أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

Management & Politics Academy For Postgraduate Studies

مسار النخبة

مجلة
الإدارة والسياسة

مجلة علمية محكمة

العدد الأول

يناير 2016

مجلة الإدارة والسياسة

العدد (١) يناير – ٢٠١٦

الناشر

وحدة البحث العلمي

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

توجه المراسلات والأبحاث على العنوان الآتي

وحدة البحث العلمي

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

غزة فلسطين –

ص. ب: ١٤٢١

هاتف: ٢٨٢١٨٣٨ ٨ ٩٧٠ +

٢٨٤٤٤٧٠ ٨ ٩٧٠ +

فاكس: ٢٨٦١٢٤٥ ٨ ٩٧٠ +

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

سياسة الفصل "الإسرائيلية"، وأثرها على مستقبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة (١٩٦٧-٢٠١٥م)

سعيد جميل تمراز(*)

(*) ماجستير تاريخ حديث ومعاصر، مدير دائرة التوثيق في مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، غزة - فلسطين.

ملخص:

تُعد سياسة الفصل "الإسرائيلية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، أحد أخطر الممارسات "الإسرائيلية" الهادفة إلى منع قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القسم الشرقي من مدينة القدس، وعملت الحكومات الإسرائيلية" المتعاقبة على تنفيذ برامج وخطط بهدف فصل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، عن الدول العربية بواسطة أراضٍ تسيطر عليها "إسرائيل"، وأيضاً إلى فصل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، عن بعضهم البعض، وكذلك فصلهم عن "إسرائيل"، وفصل مدينة القدس عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وعزل الفلسطينيين في تجمعات جغرافية متباعدة، ونفذت تلك الحكومات سياسة الفصل من خلال برنامج منهجي للتوسع الاستيطاني، وإقامة الطرق الالتفافية، والحواجز العسكرية في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنفيذ خطة فك الارتباط الأحادي الجانب (جدار الفصل)، بحيث تتحول سياسة الفصل "الإسرائيلية" إلى عائق حقيقي أمام إمكانية قيام دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي، وسيتم في هذا البحث دراسة سياسة الفصل التي انتهجتها الحكومات "الإسرائيلة" داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وأثر تلك السياسة على مستقبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م.

The Israel Segregation Policy، And its Impact on the future of on Indigested Palestinian Country (1967-2015)

Abstract:

The Israel segregation policy in the Palestinian occupied "1967" lard is one of the most dangerous Israeli actions that prohibits the Palestinians from establishing on independent Palestinian country in west bank and Gaza strip and the capital of this country which is the eastern part of Jerusalem city.

The successive Israeli government have exerted many plans and programmers that aimed to separate the occupied lords 1967 from the Arab countries by elands over comedy by Israel، separate the Palestinian in the occupied land on 1967 from the rest of the Israel، separate Jerusalem city from the rest of the west bank and Gaza strip and to isolate the Palestinian in an occasional geographical grouping these government have executed the segregation policy through systematic programmed included statement expansion ،establishing the detours and military checkpoint in the various Palestinian occupied lands and implementation of the unilateral disengagement plan (separation wall) so that turns the Israel's separation policy to areal handicap to the possibility of establishing geographical continued Palestinian country.

this research will study the separation policy that the Israel government executed in the occupied Palestinian lands on 1967 and the future of the policy on the future of on indigested Palestinian country in the occupied Palestinian lands 1967.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة بتناولها موضوعاً حيوياً تهتم به الساحة الفلسطينية، ألا وهو سياسة الفصل "الإسرائيلية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، حيث شرعت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بتنفيذ سياسة الفصل أحادية الجانب بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، من خلال إيجاد منطقة عزل تمتد على طول الخط الأخضر من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، وعازلة العديد من التجمعات الفلسطينية ضمن معازل كثيرة، ومقوضة بذلك أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا ومستدامة اقتصاديا، ومن هنا كان لابد من معرفة أثر سياسة الفصل "الإسرائيلية" على مستقبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها قد تخدم المهتمين والباحثين في مجال الصراع العربي– الصهيوني، آملاً أن تسد هذه الدراسة فراغاً ملحوظاً في هذا المجال.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في إبراز أثر سياسة الفصل "الإسرائيلية" على مستقبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وذلك من خلال:

١– التعرف على سياسة الفصل الإسرائيلية، جذورها، مفهومها، أهدافها.
٢– إبراز مشاريع وخطط الفصل الإسرائيلية (١٩٦٧–٢٠٠٥م).
٣- استعراض الإجراءات والممارسات الفعلية "الإسرائيلية" لتنفيذ عملية الفصل.
٤- بيان أثر ساسة الفصل "الإسرائيلية" على كل من: السيادة الفلسطينية، وإقليم الدولة الفلسطينية، ومستقبل مدينة القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية، وعودة اللاجئين للدولة الفلسطينية.

محاور الدراسة: سيتم تقسيم الدراسة إلى محورين، هما:

المحور الأول: سياسة الفصل "الإسرائيلية":

١– منطلقات وأهداف سياسة الفصل "الإسرائيلية.
٢– مشاريع وخطط الفصل الإسرائيلية (١٩٦٧–٢٠٠٥م).
٣– الإجراءات "الإسرائيلية" لتنفيذ عملية الفصل.

المحور الثاني: أثر سياسية الفصل "الإسرائيلية" على مستقبل الدولة الفلسطينية:

١- أثر سياسة الفصل "الإسرائيلية" على إقليم الدولة الفلسطينية.
٢- أثر سياسة الفصل "الإسرائيلية" على السيادة الفلسطينية.
٣- أثر سياسة الفصل "الإسرائيلية" على مستقبل مدينة القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية.
٤- أثر سياسة الفصل "الإسرائيلية" على عودة اللاجئين للدولة الفلسطينية.

خاتمــة.

المصادر والمراجع.

منهج البحث:

اتبع الباحث منهج البحث التاريخي (الوصفي والتحليلي)، فقد جمع المعلومات من مصادرها ومراجعها العربية، ثم قام بدراستها وتفسيرها وتحليلها، وصولاً إلى استخلاص النتائج ودلالاتها، أما التوثيق، فقد اتبع النظام الأنجلوسكسوني في التوثيق، وذلك بتسجيل البيانات الكاملة التفصيلية للمصدر أو للمرجع الذي أُخذ الاقتباس منه، وذلك عند ذكره لأول مرة، وأيضاً كتابة تلك البيانات مرة ثانية في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.

تمهيد:

تندرج سياسة الفصل "الإسرائيلية" ضمن المخططات "الإسرائيلية" الهادفة لتكريس الوجود "الإسرائيلي" داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعزيز الوجود الاستيطاني فيها[١]، وتسعى "إسرائيل" إلى تحقيق عدة أهداف عبر سياسة الفصل، مثل: ضمان أمن "إسرائيل"، والعمل على تأكيد وجودها في المنطقة كدولة "يهودية"، وحماية القاعدة الاقتصادية وإنماؤها لتتمكن من استقطاب واستيعاب المهاجرين اليهود، وإيجاد "مجتمع إسرائيلي مترابط ومتماسك ومغلق"[٢]، وتنطلق تلك السياسة من الأساس الذي ارتكزت عليه المواقف "الإسرائيلية" تجاه الشعب الفلسطيني هو التنكر لحقوقهم السياسية والقومية في أرض فلسطين، ويلاحظ أن هذا هو أحد المواقف الاستراتيجية الهامة في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين حتى الآن، والذي يحظى بموافقة مختلف الكتل السياسة الكبيرة في إسرائيل، فالتنكر للحقوق قائم بفعل التناقض بين الأطماع الصهيونية في فلسطين، وبين الأهداف القومية الطبيعية لحركة التحرر الفلسطينية[٣].

---

(١) الجعبري، جواد سليمان: خطة الفصل الإسرائيلية ١٩٩٥ - ورقة إعلامية، القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - باسيا، ٢٠٠٥م، ص٣١-٣٢.

(٢) يونس، مكرم: ملاحظات حوا إستراتيجية الجيش الإسرائيلي، بيروت، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، العدد ٩٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩م، ص٩١.

(٣) شاهين، حنه: الموقف الإسرائيلي الرسمي من القضية الفلسطينية: لا اعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بيروت، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، عدد٩٨، كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٠م، ص٨١.

المحور الأول: سياسة الفصل "الإسرائيلية":

يشير مصطلح الفصل إلى الإجراءات والخطط الإسرائيلية الهادفة إلى فصل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، عن الدول العربية بواسطة أراضٍ تسيطر عليها "إسرائيل"، وأيضاً إلى فصل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، عن بعضهم البعض، وفصلهم عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، وكذلك فصلهم عن "إسرائيل"(٤)، وفكرة فصل الأراضي الفلسطينية المحتلة عن "إسرائيل"، وفصلها عن بعضها البعض، فكرة ليست بالجديدة، بل تعود جذورها إلى عام ١٩٦٧م، يتضح ذلك من خلال المشاريع "الإسرائيلية" التي طرحت في أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م، التي تتناول مستقبل الأراضي الفلسطينية (القدس، الضفة، غزة)، ويتبين من خلال تلك المشاريع، بأن مستقبل تلك الأراضي ليس واحداً في الرؤية الإسرائيلية، فهي تدعو إلى قطع الصلة بين القضايا المتعلقة بقطاع غزة سياسياً وإقليمياً، وبين القضايا التي المتعلقة بالضفة الغربية، وبمعزل عن مستقبل مدينة القدس، وفي جميع الأحوال، فقد عملت "إسرائيل"، وبمختلف الطرق، على إيجاد واقع يؤدي إلى الانفصال بين الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بمستويات عديدة، منها ما هو ظاهر وبسيط وواضح للجميع مثل الاستيطان، والجدار الحاجز، ومنع التنقل، ومنها ما له علاقة بالتأثير في السلوك والأداء والمواقف السياسية للاعبين الفلسطينيين الرئيسيين.

أولاً: منطلقات وأهداف سياسة الفصل "الإسرائيلية:

انتهجت الحركة الصهيونية منذ نشأتها، موقفا معاديا للشعب الفلسطيني، تمثل عموما، بتجاهل وجوده، ومن ثم التنكر لحقوقه الوطنية، ولم يكن ذلك الموقف إلا الوجه الآخر لسعي الصهيونيين إلى السيطرة على أرض فلسطين، وهي، في مفهومهم، ليست إلا جزءا مما يسمى (أرض إسرائيل)، وانطلاقاً من ذلك الموقف، انحصر الهدف الصهيوني الرئيسي في العمل على إخلاء فلسطين من سكانها، والسيطرة على أراضيهم وممتلكاتهم، بهدف استغلالها في إنشاء المستوطنات، واستيعاب المهاجرين الجدد من الصهيونيين. فتهويد فلسطين، وخلق الكيان الصهيوني فيها، كانا من الأهداف الموجهة للنشاط الصهيوني منذ بدايته(٥)، واعتبرت الصهيونية

---

(٤) أرونسون، جيفري: خطة الفصل الإسرائيلية ترسم الحدود المؤقتة لفلسطين، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، (مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، عدد ٥٥، صيف ٢٠٠٣م، ص٧٨.
(٥) شاهين، حنة: الموقف الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٨٠.

أن تحقيق أهدافها ومشروعها الاستيطاني في فلسطين، يتناقض مع وجود الشعب العربي الفلسطيني على أرضه، ومع تطلعاته في إنشاء دولة مستقلة في فلسطين، فدأبت على تنفيذ أهدافها ضمن رؤية تتجاهل الوجود البشري للفلسطينيين، وتحاشي ذكرهم، وإنكار حقهم في إنشاء دولة خاصة بهم في وطنهم فلسطين، وقد أفرزت سياسة تغييب وتهميش الوجود العربي في فلسطين، فكرة طرد الفلسطينيين من وطنهم بأوجهها وأشكالها المختلفة، من أجل إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين(٦)، وارتبطت منطلقات وأهداف سياسة الفصل "الإسرائيلية بعدة صهيونية، أبرزها:

١ – التصورات الصهيونية الأولى تجاه فلسطين:

عمدت الحركة الصهيونية منذ نشوئها إلى تزوير الحقائق التاريخية؛ لإثبات "حق" اليهود في فلسطين كوطن "تاريخي"، والبرهنة على وحدانية العلاقة بين اليهود و (أرض إسرائيل)، وأن علاقتهم بها لم تنقطع على مدى ألفي عام انطوت، وأنهم كانوا يسكنونها قبل مجيء "الأغراب"، وسيبقوا بعد رحيلهم أصحاب الحق الوحيد فيها(٧)، وركزوا على أنهم كانوا قد أقاموا مملكة داود وسليمان، ومملكتي إسرائيل ويهودا في فلسطين، وشُردوا في بقاع المعمورة، ولاقوا الاضطهاد في البلاد التي عاشوا فيها(٨)، وأن من حقهم (العودة) إلى وطنهم (فلسطين)، بوصفها "أرض الميعاد" التي وعد الله بها إبراهيم وذريته؛ لتكون لهم ملكا ووطنا، وأن حق العودة لهم وحدهم، وليس لغيرهم(٩).

استغلت الحركة الصهيونية ذلك الادعاء؛ للمطالبة بإنشاء دولة يهودية في "أرض إسرائيل التاريخية"، ولتهجير اليهود إليها(١٠)، وإلى إهمال الوجود العربي، والاستخفاف بأهميته واستبعاد

---

(٦) تمراز، سعيد: طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٤م، ص٣٨.

(٧) مجموعة من الباحثين السوفيت: الصهيونية الصهيونية نظرية وممارسة، يوسف سلمان (ترجمة)، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٤م، ص٥٠.

(٨) الراوي، جابر إبراهيم: القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨٥م، ص٢٠-٢١.

(٩) اللبدي، محمود: المنطلقات الأساسية في الفكر الإعلامي الصهيوني، بيروت، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية)، عدد١١٧، آب (أغسطس)، ١٩٨١م، ص٩١.

(١٠) كنعان، جورجي: سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٠م، ص٢٠٦..

خطره، وإنكار حقوقهم الوطنية؛ من أجل إضفاء الشرعية على اغتصاب فلسطين، ويعد ذلك خطوة تمهيدية؛ من أجل تسهيل عمليات إقصاء وطرد السكان الأصليين من وطنهم[١١].

٢ – الموقف الصهيوني من الوجود العربي في فلسطين:

حملت الحركة الصهيونية تصوراً خاصاً لفلسطين وأهلها العرب الفلسطينيين، من حيث طبيعة الإنسان وحقوقه، والصلات القائمة بينه وبين وطنه فلسطين وتاريخه، وكانت الحركة الصهيونية في مطامعها الرامية إلى الاستيلاء على أرض فلسطين، والسيطرة على مرافقها ومقدراتها، ليس بوسعها الاعتراف بأية حقوق للإنسان الفلسطيني، وامتزج عند الصهاينة الرافضين للوجود العربي في فلسطين، باستهجان واستغراب الموقف العربي الرافض للوجود الصهيوني على أرض فلسطين[١٢].

وعلى الرغم من أن العرب شكلوا الأغلبية المطلقة في فلسطين، فإن ذلك لم يمنع زعماء الصهيونية من إعلان أن تلك الأغلبية لا تملك حقوقاً سياسية، ويجب سحق طموحاتهم في الاستقلال، وأن عليهم أن يقروا بالسيادة اليهودية في فلسطين[١٣]؛ لذلك انتهجت الصهيونية –منذ نشأتها– موقفاً معادياً للشعب الفلسطيني، يقوم على مبدأ إنكار وجودهم كشعب، والتنكر لحقوقهم الوطنية، والعمل على ترحيلهم عن بلادهم، والسيطرة على أراضيهم، وممتلكاتهم، بهدف استغلالها في إنشاء المستوطنات، واستيعاب المهاجرين الجدد من الصهيونيين[١٤]، وجاء الموقف طبقاً لأسس المشروع الصهيوني الهادف لبناء مجتمع يهودي، من خلال: السيطرة على الأراضي في فلسطين، وضمان وجود أغلبية كبيرة من السكان اليهود في فلسطين، وتنمية القدرة الإنتاجية للتجمعات اليهودية، إضافة إلى النهوض بالثقافة العبرية كضرورة مسبقة لإحياء (الأمة) اليهودية[١٥].

---

(١١) مفيد، صلاح: الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧-١٩٤٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ، نابلس/ فلسطين ١٩٩٨م، ص١١-١٢.

(١٢) تمراز، سعيد: طرد الفلسطينيين، مرجع سابق، ص٤٥.

(١٣) هالحمي، بنيامين بيت: التاريخ يطارد الصهيونية ويحلق بها، قصر الأواني المهشمة - دراسات في نقد الصهيوني، حسن خضر (ترجمة)، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠١م، ص٦٦.

(١٤) سخنيني، عصام: فلسطين والفلسطينيون - صيرورة تكوين الاسم والوطن والشعب والهوية، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م، ص٢١٨.

(١٥) أديب، أودي: الصراع الصهيوني الفلسطيني، رام الله، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد (١٤)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، نيسان (أبريل) ٢٠٠٤م، ص٤٧.

وقد أدرك القادة الصهاينة بأن حركتهم تقف على النقيض من أماني العرب، واعتقدوا أن الحل الوحيد يقوم على معالجة ذلك التناقض بالحيلة والشجاعة الفائقة[١٦]، فظهرت لديهم أفكار عبرت –من حيث المبدأ– عن رغبتهم بطرد الفلسطينيين وتصفية وجودهم، وأخذت أنماطا ومسميات عديدة ومختلفة[١٧].

٣ – العنصرية الصهيونية:

شكلت العنصرية أحد سمات الحركة الصهيونية، فقد ادعت تميز اليهود وتفوقهم على غيرهم من البشر[١٨]، واستندت إلى أصول توراتية؛ من أجل إظهار تفوقهم على الشعوب الأخرى، والسماح لهم باستعمال العنف والتمييز العنصري ضد "الأغيار"، فقد ركزت على أن اليهود "شعب الله المختار"، وأن له مصيراً تاريخياً، وسمات خاصة لا تتصف بها الشعوب الأخرى، وأن عليهم التوجه نحو فلسطين باعتبارها موطنهم القديم، حسب ادعائهم[١٩].

ولعل أهم مظاهر العنصرية الصهيونية: التمييز؛ والاستعلاء؛ وإنكار حقوق الآخرين، وقد اتضح ذلك من خلال المواقف تجاه العرب الفلسطينيين في إعلان وتنفيذ "المبادئ" العديدة مثل: الأرض اليهودية، والعمل اليهودي، والإنتاج اليهودي، والدولة اليهودية"[٢٠]، وكذلك استعمال العنف في تعاملهم مع الفلاحين العرب[٢١]، وامتهان حقوقهم وحرمانهم من ممارستها، وتوجيه الإهانات لهم دون أي مبرر، والافتخار بتلك الجرائم[٢٢]، كما ترتب على تلك العنصرية نشوء

---

(١٦) تايلور، آلان ر.: الرؤيا والقصد في الفكر الصهيوني، تهويد فلسطين = إبراهيم أبو لغد، (إعداد وتحرير) - أسعد رزوق (ترجمة)، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٢م، ص٣٨.

(١٧) تمراز، سعيد: طرد الفلسطينيين، مرجع سابق، ص٤٦.

(١٨) السيد، ياسين ، هلال، على الدين: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ١٨٨٢-١٩٤٨م، ج١، معهد البحوث والدراسات العربية، د.ط، ١٩٧٥م، ص٢٥.

(١٩) نوفل، أحمد سعيد: الحركة الصهيونية بين الفكر والممارسة، (القضية الفلسطينية في أربعين عاماً - بين ضراوة الواقع... وطموحات المستقبل - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٩م، ص٥.

(٢٠) توما، إميل: الصهيونية المعاصرة، م٣، الأعمال الكاملة، مج٣، حيفا، معهد إميل توما للأبحاث السياسية والاجتماعية، ١٩٩٥م، ص٣٤٥.

(٢١) رابكن، ياكوف م.: المناهضة اليهودية للصهيونية، رعد قناب عائدة (ترجمة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٦م، ص١٨٦.

(٢٢) تشيلدرز، ارسكين ب .: الرغبة الخرساء من مواطنين إلى لاجئين، تهويد فلسطين = إبراهيم أبو لغد، (إعداد وتحرير) - أسعد رزوق (ترجمة)، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٢م، ص١٨٤.

موقف سلبي تجاه الفلسطينيين، تمثل في إهدار الانتماء القومي للشعب الفلسطيني، وعدم الاكتراث بمصيرهم، بل ضرورة القضاء عليهم، أو ترحيلهم إلى خارج وطنهم؛ فلسطين(٢٣).

وجاءت نظرة المستوطنين الصهاينة للعرب استمراراً لنظرة الاستعمار الأوربي في القرن التاسع عشر إلى سكان المستعمرات، فقد اعتبرت شعوبها أقل شأناً ويستحقون أن يمارس الاحتقار ضدهم وبشكل علني، واتسمت العلاقة بين المستوطنين والسكان الأصليين بالعداء بين الطرفين، وبالتجاهل العلني للسكان الأصليين، وبإنكار حقوقهم في ملكية الأرض، وحقوقهم السياسية والوطنية، فاليهود ينظرون إلى العرب نظرة استعلاء وتمييز وبغضاء وكراهية، ويخططون للاستيلاء على أراضيهم وثرواتهم، وعدم الاعتراف بالفلسطينيين شعباً كبقية الشعوب، وضرورة إفراغ فلسطين منهم، شرطاً لإقامة الدولة اليهودية فيها(٢٤).

كما كرست العنصرية الصهيونية فكرة انفصال اليهود عن غيرهم من الشعوب، ورفضت اندماجهم في المجتمعات غير اليهودية، واعتبرت الانفصال الذاتي لليهود عن الأمم (الأغيار) شيئا بديهاً وآليا، ومواصلة العزلة اليهودية عبر الانعزال المادي الجسدي عن باقي الجنس البشري بطريقة إقليمية، وافترضت أن "توطين اليهود" في دولة خاصة بهم، سيكون بالإمكان الحفاظ على القوم المنفصل دون الحاجة لخوض صراع دائم ضد الذوبان في المجتمعات الأخرى، ولعبت العزلة والانفصال الإقليمي دورا بالغا في تكون نظرة المستوطنين اليهود تجاه المواطنين العرب، وشكلت تلك الفكرة، حجر الأساس في منظومة التعامل الصهيوني مع العرب الفلسطينيين، وبرزت في عملية إقصاء العرب من الاقتصاد اليهودي، وتشديدها على عدم إمكانية التعايش السلمي ما بين المستوطنين الصهاينة والعرب الفلسطينيين(٢٥).

٤ – الأهداف الاستراتيجية الصهيونية (إقامة الدولة اليهودية القومية):

سعت الحركة الصهيونية منذ أن تبلورت بنيتها التنظيمية بشكل واضح بعد مؤتمر بازل في سويسرا في شهر آب (أغسطس) ١٨٩٧م، برئاسة "ثيودور هريتزل"، إلى تركيز السمات الأساسية للمشروع الصهيوني وتحويله إلى ثوابت على الأرض، وتحديد هدفها بضرورة خلق

---

(٢٣) فرسخ، عوني: التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني - جذور الصراع وقوانينه الضابطة ١٧٩٩ - ١٩٤٩م، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨م، ص٦٧.

(٢٤) الأزهري، محمد خالد: النموذج الصهيوني لإدارة الصراع السكاني، نيقوسيا، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، عدد١٩٦، تموز (يوليو)، ١٩٨٩م، ص٣٤.

(٢٥) تمراز، سعيد: طرد الفلسطينيين، مرجع سابق، ص٤٢٨.

وطن (للشعب اليهودي) في فلسطين يؤّمنه القانون العام"، وقد أكدت كل المؤتمرات الصهيونية اللاحقة لمؤتمر بازل على ضرورة تحقيق ذلك الهدف(٢٦).

ويُعد برنامج بلتيمور الذي صدر عن مؤتمر بلتيمور عام ١٩٤٣م، تحولاً حقيقياً في الحركة الصهيونية، حيث أفصح عن الهدف الصهيوني النهائي، وهو الإصرار على تحويل فلسطين بكاملها إلى دولة يهودية خالصة، فمنذ مؤتمر بازل عام ١٨٩٧م، وتصريح بلفور عام ١٩١٧م، لم يكن معلناً سوى مسألة "وطن قومي يهودي" في فلسطين، أما مسألة "دولة" مسيطرة على كل فلسطين، فقد كان الزعماء الصهاينة يفكرون فيها دائماً، ولكنهم لم يتحدثوا عنها أبداً(٢٧).

كما أن حدود دولة "إسرائيل" هي التي ستقرر واقعية أو لا واقعية الدولة الفلسطينية المستقلة، فإسرائيل لا تتفاوض حول حدود الدولة الفلسطينية إلا في إطار الحدود المستقبلية "لإسرائيل"، ويجمع "الإسرائيليون" على أن حدود إسرائيل تنتهي كحد أدنى عند نهر الأردن، وتلك الحدود متضمنة في "لاءات" أيهود براك رئيس وزراء (إسرائيل) عام ١٩٩٩م، والمقتبسة حرفياً من "لاءات" اسحاق رابين رئيس وزراء (إسرائيل) عام ١٩٩٢م، وتلك اللاءات هي: لا للعودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧م، لا للتخلي عن السيطرة على الحدود الخارجية، لا لشراكة في القدس بين الجزء الشرقي منها والغربي، أو حتى كمدينة مشتركة، ولا لعودة اللاجئين الفلسطينيين(٢٨).

ثانياً: مشاريع وخطط الفصل الإسرائيلية (١٩٦٧-٢٠٠٥م):

دخل الصراع العربي – الصهيوني مرحلة جديدة بعد اندلاع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م، حيث تمكنت من بسط سيطرتها العسكرية على باقي الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس)، إضافة إلى احتلال أجزاء أخرى من الأراضي السورية (الجولان)،

---

(٢٦) زهر الدين، الصهيونية: نشأتها، فكرها، ممارستها، بيروت، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، العدد ١٣٨-١٣٩، أيلول (تشرين الأول) / سبتمبر (أكتوبر) ١٩٨٤م، ص١٣٠.

(٢٧) وزارة الدفاع الوطني اللبنانية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، بيروت، وزارة الدفاع الوطني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣م، ص٩٢.

(٢٨) دريك، لارا: مستقبل الدولة الفلسطينية والعملية السلمية في الرؤية الإسرائيلية، عمان، مجلة صامد الاقتصادي، (فصلية تصدر عن مؤسسة صامد)، عدد (١٢٠)، دار الكرمل للنشر والتوزيع، حزيران (يونيو) ٢٠٠٠م، ص١٤٤.

والمصرية (سيناء)، وبعد نهاية الحرب، أعلنت إسرائيل رفضها لفكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنها تعتبر أن وجود دولة فلسطينية مستقلة في المدى البعيد هو أخطر التهديدات التي تهدد كيانها "القومي: ووجودها، وطرحت "إسرائيل" عدة مشاريع لمعالجة مستقبل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وأجمعت تلك المشاريع على عدم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، والمطالبة بحدود آمنة ومعترف بها، وضم الأراضي القليلة السكان، والتخلص من المناطق الكثيفة السكان وخاصة المدن، بإقامة حكم ذاتي إداري للسكان العرب في تلك المناطق، بواسطة المقيمين فيها ومن أجلهم، ولن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، كما تحمل في داخلها فكرة فصل الأراضي الفلسطينية عن بعضها البعض سياسياً وإقليمياً، ومن أبرز تلك المشاريع:

١ – مقترحات دافيد بن غوريون ١٩٦٧م:

في أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م، تقدم دافيد بن غوريون رئيس وزراء "إسرائيل" الأسبق، بمقترحات تمثل تسوية لمستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة، رسخ من خلالها فكرة فصل مستقبل قطاع غزة عن مستقبل الضفة الغربية، وفصل الضفة الغربية سياسياً عن دولة "إسرائيل"، حيث دعا بن غوريون إلى إبقاء قطاع غزة ضمن دولة "إسرائيل"، على أن يجري توطين اللاجئين الموجودين فيه في الضفة الغربية أو منطقة عربية أخرى، وذلك بموافقة اللاجئين أنفسهم وبمساعدة دولة إسرائيل، وفي المقابل اقترح على سكان الضفة الغربية أن يختاروا ممثلين عنهم، تجري معهم مفاوضات حول حكم ذاتي للضفة الغربية (باستثناء القدس وضواحيها)، وتكون مناطق الحكم الذاتي مرتبطة باتفاق اقتصادي مع دولة إسرائيل، ويكون لها منفذ على البحر[٢٩].

ورغماً من أن تلك المقترحات لم تأت بشكل مشروع متكامل، إلا أنه تضمنت أفكاراً ظلت محل اهتمام لدى القيادات "الإسرائيلية" في مراحل لاحقة، وشكلت الخطوط العريضة الموجهة للسياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة خصوصاً فيما يتعلق بمستقبل الضفة الغربية، والقدس، والاستيطان، والعلاقات الاقتصادية، وإعادة إسكان اللاجئين، وجعل الحكم الذاتي هو الحل الدائم للمشكلة الفلسطينية، وتكون مناطق الحكم الذاتي مرتبطة باتفاق اقتصادي مع دولة إسرائيل.

---

(٢٩) الجعفري، وليد: المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، جذوره، تطوره، خطره، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩م، ص٣.

٢ – مشروع آلون "الضم الجزئي" (١٩٦٧م):

تبنى إيغال ألون وزير الخارجية الإسرائيلية مقترحات بن غوريون الداعية للفصل، فبعد شهر واحد من نهاية حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧م، طرح إيغال ألون وزير العمل "الإسرائيلي" حينذاك، مشروعاً لتسوية الصراع العربي الصهيوني في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٦٧م، وأصبح ذلك المشروع الأساس الذي انطلقت منه معظم مشاريع التسوية الإسرائيلية فيما بعد(٣٠)، وقد صيغت بنوده بحيث تتيح "لإسرائيل" التخلص من أراضٍ فلسطينية محتلة محدودة وتتميز بكثافتها السكانية، وضم الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تتميز بقلة ومحدودية السكان الفلسطينيين، وتنفيذ انسحاب جزئي فقط من بعض أراضي الضفة الغربية الأكثر اكتظاظاً بالسكان العرب، كما دعا إسرائيل إلى المبادرة إلى إقامة روابط مع زعماء وشخصيات من سكان الضفة العربية، لإقامة إطار "حكم ذاتي" في المناطق التي لا تكون تحت السيادة الإسرائيلية، ويكون إطار "الحكم الذاتي" مرتبطاً بإسرائيل(٣١).

وأما بالنسبة إلى قطاع غزة، فقد دعا إلى عدم إعادة القطاع إلى مصر، كما لا يجوز ضمه إلى القطاع العربي المستقل ذاتياً، ويتوجب على إسرائيل أن تضيف لنفسها قطاع غزة مع سكانه الأصليين أي أولئك الذين عاشوا فيها قبل عام ١٩٤٨م، وأما بالنسبة للاجئين الذين لم يتم استيعابه في قطاع غزة سواء لأسباب اقتصادية اجتماعية أو لأي أسباب أخرى، فيجب توطينهم بالضفة الغربية والعريش وذلك حسب اختيارهم وعلى الأمم المتحدة الاستمرار في العناية باللاجئين في حين تتولى إسرائيل معالجة أمر السكان الدائمين بشكل كامل ومن الواضح أن تنفيذ مثل هذه الخطة يتطلب وقتا ولذلك حتى ذلك الحين فان قطاع غزة لن يضم لإسرائيل بصورة قانونية(٣٢).

---

(٣٠) عبد الهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤م، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧٥م.، ص٤٣٦-٤٣٩.

(٣١) الجنيدي، سليم توران: المستقبل السياسي للأراضي المحتلة في المنظور الإسرائيلي، تونس، مجلة شؤون عربية (مجلة فصلية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، عدد٦٠، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩م.

(٣٢) نص مشروع آلون: (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: تسوية النزاع في الشرق الأوسط (قرارات، مشروعات، مبادرات، ص٢٨٨-٣٠٣.

٣- مشروع رعنان فايتس (دولة فيدرالية) ١٩٧٣م:

في إطار البحث عن حلول لمستقبل الصراع العربي – الصهيوني طرح رعنان فايتس في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٧٣م، عندما كان رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، مشروعاً(*) شاملاً للتطوير الاقتصادي والاجتماعي للأراضي الفلسطينية المحتلة لتلائم الحلول سياسية "الإسرائيلية"، وللمحافظة على الطابع اليهودي لدولة "إسرائيل"، ومنح الفلسطينيين حقوقا سياسية، وتضمن مشروعه الدعوة إلى إقامة دولة فيدرالية بين "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة، وبناء على ذلك، ستقسم دولة "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ثمانية ألوية، ستكون خمسة من تلك الألوية للدولة اليهودية، وتكون ذات أكثرية يهودية محضة، وهي: صفد، وحيفا، وتل أبيب، وأشدود، وبئر السبع، وثلاث ألوية للدولة الفلسطينية، وتتكون من السكان الفلسطينيين، وهي: نابلس، والخليل، وقطاع غزة، وطبقاً لذلك المشروع سيمثل كل منطقة عدد محدد ومتساوٍ في البرلمان الذي سيشكل حكومة مركزية تنفذ مهام السياسة الخارجية والأمن والتنسيق بين المناطق حيث ستنتخب كل لواء مجلساً إقليمياً يكون مسؤولاً عن الشؤون الداخلية للإقليم، وأما القدس فتشكل وحدة بحد ذاتها، وستكون عاصمة الدولة الفيدرالية، ومقراً للحكومة المركزية، كما دعا فايتس إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين من منطقة قطاع غزة في منطقة جنوب مدينة الخليل(٣٣).

خطة حزب العمل "الإسرائيلي" (خطة هالوفيم) ١٩٨٨م:

خطة (هالوفيم) التي تقدم بها حزب العمل عام ١٩٨٨م، وكانت إحدى أطروحاته الانتخابية، وتقوم الخطة على إقامة جدار يفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والحيلولة دون قيام الفلسطينيين بعمليات عسكرية داخل "إسرائيل"، لكن خروج حزب العمل من السلطة في إسرائيل ومجيء حزب الليكود أجّل البتّ عملياً في موضع إنشاء الجدار الفاصل، بسبب تحفظات الليكود من أن يصبح هذا الجدار حدوداً سياسية بين إسرائيل والكيان الفلسطيني(٣٤).

(*) أعاد رعنان فايتس نشر النقاط الرئيسة التي وردت في مشروعه في صحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢م.

(٣٣) غنيم، عبد الرحمن: الدولة الفلسطينية في الاستراتيجية الفلسطينية، سلسلة قضايا وأراء (١)، دمشق، دار فلسطين العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٤م، ص١٥١.

(٣٤) جبر، بلال عبد الرحيم عثمان: تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا -جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٥م، ص٦٩.

خطة موشيه شاحل للفصل (١٩٩٥م):

لاقت فكرة فصل قطاع غزة عن باقي الأراضي المحتلة تأييداً واسعاً من معظم القيادات "الإسرائيلية"، فقد أعلن شمعون بيرس وزير الخارجية "الإسرائيلي" المعبر عن التفكير"الإسرائيلي" في مؤتمر لمنظمة اليونسكو في مدينة غرناطة (أسبانيا) في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣م، بعد أشهر قليلة من توقيع اتفاقية أوسلو بأن مستقبل قطاع غزة السياسي يختلف عن مستقبل الضفة الغربية(٣٥)، وأصبح اسحق رابين بعد فوزه برئاسة الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٩٢م، المؤيد الأبرز لفكرة الفصل الأمني التي ابتدعها، وشكل عام ١٩٩٥م، طاقماً لدراستها واقتراح مشروع بشأنها، وطلب من وزير الأمن الداخلي موشيه شاحل عام وضع خطة فصل عن الفلسطينيين للحد من العمليات العسكرية التي قامت بها المقاومة الفلسطينية الإسلامية داخل إسرائيل آنذاك، وعمل شاحل بجهد مع ممثلي الجيش برئاسة نائب رئيس الأركان آنذاك متان فيلنائي، ومع قادة الشاباك، ووضعت اللجنة خطة ل "الفصل" الأمني"(٣٦).

تقوم خطة شاحل على إبقاء سلطة الاحتلال "الإسرائيلي"، واستمرار ضم الأراضي الفلسطينية، ومنع المواطنين الفلسطينيين من العمل داخل "إسرائيل"(٣٧)، كما تقوم الخطة على أساس "منطقة فصل"، يقام معظمها في الضفة الغربية، وتُعلن منطقة عسكرية مغلقة، وإقامة معابر منظمة تحت مسؤولية الشرطة، يمكنها أن تستوعب وتفتش وتصادق على دخول الأشخاص والسيارات والبضائع، مع الحفاظ على المستوى الأمي الذي يُحدَّد، ويتولى الجيش مسؤولية أعمال الأمن الجاري، التي تشتمل على أجهزة، ووضع عوائق، وسد المعابر غير القانونية، و إن مغزى إقامة هذا الترتيب هو دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل من المعابر المرخصة فقط، وسيكون عدد من يُسمح لهم بالدخول ونوعيتهم مرتبطَيْن بالوضع الأمني اليومي(٣٨)، وسعى رابين من وراء تلك الخطة إلى تحقيق الهدف الرئيس والمخطط له مسبقاً من المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية"، الذي يتلخص بإنهاء القضية الفلسطينية عن طريق خلق كيان فلسطيني مفتت يتشكل من معازل

---

(٣٥) أرونسون، جيفري: مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧م، ص٩٠.

(٣٦) عايد، خالد: خطة الفصل الإسرائيلية، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٨، خريف ٢٠٠١م، ص٣٨.

(٣٧) الجعبري، جواد سليمان: خطة الفصل الإسرائيلية ، ص٥٤.

(٣٨) عايد، خالد: خطة الفصل الإسرائيلية، ص٣٨.

منفصلة عن بعضها ويضم كل من التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية، إضافة إلى قطاع غزة المفصول رسمياً عن الضفة الغربية(٣٩).

خطة "متساديم" (١٩٩٦م):

بعد أن تسلم بنيامين نتنياهو عن حزب الليكود رئاسة الحكومة "الإسرائيلية" عام ١٩٩٦م، بادر أفيغدور كهلاني الذي خلف شاحل إلى وضع خطة للفصل اشتهرت باسم "متساديم" "خطة القلاع"، التي تتكون أساساً من إقامة سياج وعوائق على امتداد الخط الأخضر، تحول دون عبور السيارات، وسقطت خطة كهلاني التفصيلية لأسباب سياسية، تعود إلى الخوف الأزلي لدى اليمين من أن ترسم العوائق حدوداً للدولة غير مرغوب فيها(٤٠).

خطة باراك للفصل (٢٠٠٠م):

في ظلّ اشتداد الانتفاضة والمقاومة الشعبية الفلسطينية، بدأ إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي عام ٢٠٠٠م، بالحديث عن خطة فصل من جانب واحد، وأوعز إلى مؤسساته الأمنية بتطبيق خطّة للفصل تتمثّل في إجراءات عملية تكرّس هذا الفصل وتخلق واقعا سياسيا وجغرافيا وعسكريا جديدا بقوة الدبابات، وشرع بتكليف مستشاره الأمني دان شفتان الأستاذ المستشرق في جامعة حيفا، بوضع وثيقة نظرية لموضوع الفصل وبناء الجدار العازل، ويمكن اعتبار كتابه: "الفصل الإجباري بين إسرائيل والكيان الفلسطيني"، وثيقة نظرية مفصلة لجميع جوانب الفصل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والجيوسياسية والأمنية، واشتهر ذلك الكتاب باسم "وثيقة دان شفتان"، وهدفت الخطة إلى تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية، وإقامة الحواجز العسكرية على مداخل المدن والمحافظات الفلسطينية في الضفة وغزة، وإغلاق الطريق أمام ١٢٥ ألف فلسطيني يعملون في إسرائيل، والتحكّم بالمعابر والمنافذ الحيوية، ومنع الدخول والخروج للمواطنين والبضائع(٤١).

---

(٣٩) الجرباوي، علي: قراءة أولية في خطة الفصل الأمني الإسرائيلية، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥م، ص١٤٥-١٤٦.

(٤٠) عايد، خالد: خطة الفصل الإسرائيلية، ص٣٨.

(٤١) مجلة الدفاع الوطني: جدار الفصل العنصري: إسرائيل تسجن نفسها و تحلم بالترانسفير، مجلة الدفاع الوطني، ٢٠٠٤/٧/١ ، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، موقع الكتروني:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?4711.

تميزت مشاريع وخطط الفصل إسرائيلية خلال الفترة (١٩٦٧-٢٠١٥م)، بتعددها، وتنوعها، وعدم وجود خطة فصل واحدة ومحددة، وهدفت للوصول إلى الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفصل الفلسطينيين بعضهم عن بعض، ورفض الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وكذلك إضفاء طابع الشرعية الرسمية على الاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، وأن التصورات والمواقف المتنوعة جميعاً تنطلق من رغبة "إسرائيل" الرئيسة في محاولتها السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وعدم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، وضمّ أجزاء من الضفة الغربية إلى "إسرائيل"، من دون أن تضمّ أهلها، أو تقوم بطردهم، مما يؤكد على أنه لم يكن "للإسرائيلين" أي نية للتخلي عن الضفة الغربية.

وأن فكرة الفصل تتضمن أكثر من معنى، وتنطوي على أكثر من تصوّر، واستُعمل المصطلح للدلالة على المخططات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة

ثالثاً: الإجراءات "الإسرائيلية" لتنفيذ سياسة الفصل:

بعد تمكن إسرائيل من احتلال باقي أراضي فلسطين عام ١٩٦٧م، بدأت الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها العسكرية والأمنية بتطبيق سياسة الفصل من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات والسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويمكن تقسيم هذه السياسات على النحو الآتي: المستوطنات والجدار والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية تهدف في نهاية المطاف إلى تقسيم الضفة الغربية إلى عدة معازل رئيسية.ففي عام (٢٠٠٣) صرح شاؤول موفاز "بأن الحكومة الإسرائيلية تبلور رؤية لدولة فلسطينية مقسمة إلى سبع كانتونات في المدن الفلسطينية الرئيسية كلها مغلقة من قِبل الجيش الإسرائيلي، ومعزولة عن باقي أراضي الضفة الغربية التي ستصبح تابعة لإسرائيل".

١- الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧م:

حصل تحول أساسي في حركة المشروع الاستيطاني الصهيوني في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧م، حيث احتلت إسرائيل الضفة الغربية والقسم الشرقي من مدينة القدس، وقطاع غزة، وبذلك وقعت الأراضي الفلسطينية كلها تحت الاحتلال الإسرائيلي، كان احتلال الأراضي الفلسطينية، في العام ١٩٦٧م، علامة تأكيد لرفض إسرائيل وجود أي دولة عربية بينها وبين

النهر، ولهذا جاء المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بحلّته الجديدة ليسيطر على مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية تمهيداً لإقامة المستوطنات عليها(٤٢).

يُعد الاستيطان أبرز الإجراءات التنفيذية لسياسة الفصل الإسرائيلية، فقد تعاملت الحكومات الإسرائيلية مع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧م، بطرق استيطانية متنوعة، وبعدة أساليب لتحقيق عدة أهداف منها: تطويق المدن الفلسطينية بتجمعات استيطانية تُشكل سوراً من المستوطنات يحيط بها بهدف منع توسع تلك المدن، هذا ما نُفذ حول جنين ونابلس ورام الله والخليل وبيت لحم، وتقطيع الضفة الغربية عرضياً بطرق تمتد من داخل إسرائيل أي داخل الخط الأخضر حتى المستوطنات، وذلك لربطها بطرق مباشرة مع إسرائيل، وفصل الضفة الغربية عن الأردن بإقامة سلسلة مستوطنات على طول الأغوار الغربية لنهر الأردن، من نهر الأردن بخروجه من بحيرة طبريا وحتى عين جدي وفقاً لمشروع ألون(٤٣)، هذا إلى جانب مستوطنات قطاع التلال الغربية حيث كانت الأهداف الرئيسية من إقامة المستوطنات في ذلك القطاع تتمثل بمحو الخط الأخضر الذي يعتبر حدا سياسيا يفصل بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، وخلق تواصل عمراني بين المستوطنات والمدن الرئيسية في إسرائيل، ومنع التواصل العمراني بين التجمعات الفلسطينية(٤٤).

أما بالنسبة لقطاع غزة، فكانت المشكلة الرئيسة التي واجهت حكومة إسرائيل هي الكثافة السكانية وقلة الأراضي الزراعية، أقامت حكومة إسرائيل عدداً من التجمعات الاستيطانية في قطاع غزة، وهي مستوطنات جنوب غزة وأخرى شمال العريش، والهدف من ورائها تطبيق عملية عزل غزة عن سيناء، وواجهت إسرائيل في قطاع غزة مشاكل كثيرة وأكبر بكثير من تلك التي واجهتها في الضفة الغربية، حيث شكلت المنطقة كابوساً لقيادات الجيش ورجال السياسة، لما للمنطقة من مكونات جغرافية وديموغرافية صعبة، ولما لأهالي القطاع من إصرار كبير على كنس الاحتلال

---

(٤٢) منصور، جوني: إسرائيل والاستيطان الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام ١٩٦٧ – ٢٠١٣م، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- "مدار"، ٢٠١٤م، ص١٤.

(٤٣) المرجع السابق، ص١٦.

(٤٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية - التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠٧، رام الله – فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨م، ص٣٣.

وتصفية مستوطناته نهائياً. لهذا، قررت حكومة شارون الانسحاب من غزة وفرض طوق أمني ظالم على القطاع منذ ٢٠٠٥ وحتى اليوم(٤٥).

لقد أظهر النشاط الاستيطاني، والتطورات الاستيطانية على أرض الواقع، أن ما تقوم به "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال سياساتها الاستيطانية يُعبر عن نهج توسعي وتكريس لواقع الاحتلال الصهيوني من خلال السيطرة على الأرض وتهويدها وتفريغها من أصحابها العرب، وتوطين أكبر عدد من المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية للإخلال في الميزان الديموغرافي لصالح التهويد في نهاية المطاف، كما أن النشاط الاستيطاني قد شمل كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن كثافته قد اختلفت من منطقة إلى أخرى، تبعاً للأهمية السياسية والأمنية والاستراتيجية للمنطقة، ومن خلال توزيع المستوطنات، وانتشارها وتركزها في أماكن معينة، تتضح بجلاء سياسة الفصل "الإسرائيلية"(٤٦).

كما أدى ذلك النشاط الاستيطاني إلى تمزيق وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، والتواصل الإقليمي فيها، وتغيير ملامحها الجغرافية والديموغرافية، وإلى فصل المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية عن بعضها، حيث تسيطر المستوطنات على أجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية، فلا تكاد توجد قرية أو مدينة فلسطينية إلا وتقام بجوارها مستوطنة أو نقطة عسكرية أو بؤرة استيطانية ذات أعداد محدودة من المستوطنين تستولي على مساحة واسعة من الأرض، وسيطرة المستوطنات على أجزاء كثيرة من الأراضي الفلسطينية يحول دون التواصل بيت المدن والقرى الفلسطينية، وبذلك يتحقق أحد أهداف سياسية الفصل "الإسرائيلية"(٤٧)، وكذلك أدى النشاط الاستيطاني إلى فصل مدينة القدس عن باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أسرعت "إسرائيل" في الاستيطان حول القدس وتطويقها بالمستوطنات، وبناء المعابر الحدودية حولها، كل هذه الإجراءات تهدف إلى إقامة ما يسمى بمشروع "القدس الكبرى" والذي يشمل

---

(٤٥) منصور، جوني: إسرائيل والاستيطان الثابت والمتحول، مرجع سابق، ص١٩.

(٤٦) عيد، جلال: الجغرافيا السياسية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عمان، مجلة صامد الاقتصادي، عدد ١١١، الأردن، شتاء ١٩٩٨م، ص١٤٠.

(٤٧) غانم، أسعد: دولة فلسطينية - إسرائيلية ثنائية القومية: نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية - الإسرائيلية، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٤١، شتاء ٢٠٠٠م. ص١٢.

"أربعة تجمعات استيطانية إسرائيلية من أصل ستة، تسعى إلى ضمها من خلال الخطط التي ما زالت قائمة، وبذلك يشكل عقبة رئيسة أمام وحدة الكيان الفلسطيني[٤٨].

٢ – الطرق الالتفافية:

تمثل الطرق الالتفافية شكلا من أشكال سياسة الفصل التي تسعى "إسرائيل" إلى فرضها في الأراضي المحتلة، لربط المستوطنات "الإسرائيلية" بعضها ببعض، ومع "إسرائيل"، ولعزل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض، فقد استولت على ما يزيد عن (٨٠٠ كم) من الأراضي الفلسطينية بهدف شق طرق تربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض، مما أسهم في فصل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض، وتقطيع أوصالها، ويكمن الخطر الحقيقي لتلك الطرق بالمساحات الواسعة التي تدمرها، ففي الوقت الذي تكون فيه المسافة العرضية للشارع ٢٠ مترًا، فإن الارتداد الذي تفرضه إسرائيل على طول امتداد هذه الطرق تكون عادة ثلاثة أضعاف ذلك الرقم[٤٩].

منذ بداية الاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧م، كثفت "إسرائيل" من نشاطاتها الاستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة الطرق الالتفافية التي لعبت دورا مهما في المساعدة على تثبيت الاستيطان في الضفة الغربية، حيث تم وضع أول مخطط هيكلي للشوارع الالتفافية في الضفة الغربية عام ١٩٧٠م، وكان المخطط الهيكلي للطريق رقم ٥٠ هو أول مخطط شامل لكل أراضي الضفة الغربية، وأدخل على ذلك المخطط عدة تعديلات أساسية تطلبتها الوقائع الاستيطانية على الأرض، أهمها تعديلاً عام ١٩٧٢ وعام ١٩٨٦ والذي تم بموجبهما التخطيط للشوارع الالتفافية لتطويق كل التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية[٥٠].

وتزايدت موجة فتح تلك الطرق منذ أن تم طرح قضية إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في محافظات الضفة الغربية، وحجة إسرائيل في ذلك إن هذه الطرق تعتبر ضرورية لأمن المستوطنات، وجدير بالذكر أنه قد جاء في المادة الثانية عشرة من اتفاقية إعادة الانتشار

---

(٤٨) إبراهيم، بلال محمد صالح: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٠م ، ص١٥٥.

(٤٩) إبراهيم، بلال محمد صالح: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص١١٩.

(٥٠) الهندي، عليان: مشاريع الاستيطان وتأثيرها في تشكيل مستقبل الضفة الغربية، رام الله، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٢٤٩ – ٢٥٠- صيف وخريف ٢٠١٢، ص.

الموقعة في واشنطن بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة إسرائيل بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ مسؤولية الأمن الشامل للإسرائيليين في المستوطنات ومن أجل ضمان أمنهم الداخلي والنظام العام سيكون لإسرائيل صلاحيات أخذ الخطوات الضرورية لمواجهة هذه المسؤولية(٥١).

وحتى عام ٢٠٠٢ بلغ طول تلك الشوارع أكثر من ١٤٠٠ كم من الشوارع الرئيسية والإقليمية (الشوارع داخل المستوطنات مشمولة بهذا العدد)، ولم تكتف إسرائيل بشق الشوارع بل منحتها حرمة يبلغ متوسط عرضها ١٥٠ مترا على كل جانب من جانبي هذه الطرق، يمنع فيها إقامة مبانٍ سكنية أو تمديد أية خطوط للمياه أو حفر قنوات أو مد أسلاك من أي نوع إلا بموافقة لجنة التنظيم الهيكلي الأعلى المكون من الموظفين اليهود فقط. وحسب بعض المعطيات، فإن كل مائة كيلومتر من الشوارع وضع لخدمتها (حرم الشارع) عشرة آلاف دونم، أي أن إسرائيل قامت بمصادرة ١٤٠ ألف دونم إضافي من الأملاك الخاصة وغيرها من أراضي الفلسطينيين العرب(٥٢).

وبالنظر إلى خريطة الطرق الالتفافية يتبين أنها أُعدت بإحكامٍ وتخطيط، ويظهر ذلك من خلال ربط المستوطنات بعضها ببعض مما يوهم الناظر بوحدة الجغرافيا الاستيطانية، وفي المقابل جعلت الطرق الالتفافية من المدن والقرى والتجمعات السكانية الفلسطينية مراكز متناثرة وعشوائية ومقطعة الأوصال، ومع وجود تلك الطرق الالتفافية بالقرب من التجمعات السكانية الفلسطيني ستواجه تلك التجمعات مشكلة الامتداد والتوسع العمراني، لأنه وبالإضافة إلى أن شق الطريق من الأراضي الفلسطينية إلا أن "إسرائيل" فرضت على الفلسطينيين عدم الاقتراب منها أو حتى السير عليها في بعض الأوقات، كما شكلت خطرًا على حياة المواطنين نتيجة الاعتداءات التي يمارسها المستوطنون الذين يمرون منها(٥٣).

يتضح مما سبق، أن الطرق الالتفافية هي إحدى آليات التوسع الصهيوني، وإحدى آليات تنفيذ سياسة الفصل "الإسرائيلية"، إذ يتم الاستيلاء على معظم الأراضي اللازمة لبناء تلك الطرق من خلال أوامر وضع اليد بدعوى الضرورة الأمنية، ووضع اليد هذا هو إجراء أوَّلي يمهد للمصادرة النهائية، وتؤدي تلك الطرق إلى إتلاف آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، وتدمير مئات

---

(٥١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية، موقع الكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2791

(٥٢) الهندي، عليان: مشاريع الاستيطان، مرجع سابق، ص.

(٥٣) إبراهيم، بلال محمد صالح: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، ص١٢١.

المنازل وإلحاق خسائر فادحة، لأن هذه الأراضي مزروعة بكثافة بأشجار الزيتون، الأمر الذي يؤدي إلى تدمير مصدر رزق العائلات الفلسطينية الوحيد، كما يؤدي شق تلك الطرق إلى إعاقة نمو القرى الفلسطينية، والحد من قدرة البلديات الفلسطينية على توسيع الخدمات البلدية، أن الشوارع الالتفافية والشوارع العرضية التي تم شقها في الضفة الغربية قسمتها لأربعة أقسام (اثنين في الوسط واثنين بالشمال والجنوب) (٥٤)، وفي المقابل، ربطت تلك الطرق المستوطنات "الإسرائيلية" بعضها ببعض، وربطها بدولة إسرائيل، مما أسهم في عزل وفصل المدن والقرى الفلسطينية بعضها عن بعضها، و قطع أوصالها، وتجدر الإشارة بأن الخطر الحقيقي للطرق الالتفافية يكمن في ما يعرف "حرم الشارع" أو (Buffer Zone) التي يفرضها الجيش "الإسرائيلي" على طول امتداد تلك الطرق والتي عادة ما تكون ٧٥ متر على جانبي الشارع، وتُعتبر تلك الطرق جزء من تكريس سياسة الفصل الأحادية الجانب التي تسعى "إسرائيل" إلى فرضها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بحجة حماية المستوطنين الإسرائيليين(٥٥).

٣- الحواجز العسكرية:

لقد عمدت الحكومات الإسرائيلية ومنذ أيامها الأولى للاحتلال في الأراضي الفلسطينية على نشر الحواجز العسكرية في كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت الحجج الأمنية، والحواجز العسكرية عبارة عن سواتر ترابية أو كتل أسمنتية ضخمة تسد بها الطرق من الاتجاهين الذهاب والإياب، وتقف أمامها السيارات المحملة بالركاب من المواطنين الفلسطينيين، تنتظر وقت أن يسمح لها بالمرور من قبل جنود الاحتلال الإسرائيليين المدججين بالسلاح والمتحصنين خلف الكتل الإسمنتية وفي أبراج المراقبة على أهبة الاستعداد لإطلاق الرصاص الحي على أية سيارة فلسطينية تحاول اجتياز الحاجز دون الإذن لها، بالإضافة إلى عدم السماح للمشاة أن يجتازوا الحاجز على الإطلاق(٥٦).

ازدادت وتيرة الحواجز العسكرية سواء من حيث العدد أو من حيث الآثار المترتبة على وجودها بعد اتفاقيات أوسلو بشكل عام، وبعد انتفاضة الأقصى بشكل خاص، فقد بلغ عدد

---

(٥٤) الهندي، عليان: مشاريع الاستيطان، مرجع سابق، ص.

(٥٥) إسحاق، جاد: الجدار ضمن سياسة العزل العنصري "الإسرائيلية"، مركز بديل، الموقع الكتروني: https://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals

(٥٦) عوض، حسني: الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن الحواجز العسكرية الاحتلالية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة المارين عبرها يوميا، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ص٨.

الحواجز العسكرية حسب تقرير الأمم المتحدة ما يزيد عن (٦٠٠) حاجز عسكري، وقد اتخذت الحواجز العسكرية في الضفة الغربية أشكالا متعددة، فغالبا ما تكون هذه الحواجز ثابتة مثل حاجز زعترة والحمراء، وأحيانا تكون مفاجئة وهو ما يطلق عليه "الحواجز الطيارة" والتي تقام غالبا بناءً على معلومات استخباراتية إسرائيلية، أو ما عرف بالإنذارات الساخنة، وقد انتشرت هذه الحواجز في فترات المقاومة والعمليات التي كانت تقوم بها المقاومة الفلسطينية سواء في داخل الضفة الغربية أو في الداخل الفلسطيني المحتل عم (١٩٤٨ م)[٥٧].

تعد الحواجز العسكرية الإسرائيلية واحدة من أشكال الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، ووسيلة لتقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وتمزيقها وفصلها عن بعضها البعض، والحيلولة دون تواصل أجزائها، وهو بهذا يضع العراقيل في وجه قيام الدولة الفلسطينية التي يطالب بها الفلسطينيون، حيث حولت تلك الحواجز الواقع الجغرافي الفلسطيني إلى مناطق مجزأة يصعب معها التواصل بين أبناء الوطن الواحد، وتأمين "الإسرائيل" قدر كاف من السيطرة والتحكم بالأراضي الفلسطينية[٥٨].

٤ – المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية":

مع نهاية حرب الخليج الثانية، وبدء المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي انطلقت بعد عقد مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١م، مارست "إسرائيل" سياسة تهدف إلى فصل قطاع غزة عن كل من "إسرائيل" والضفة الغربية، وقد اشتملت تلك السياسة على إقامة حزام أمني حول القطاع، وعلى منع أهالي القطاع من السفر منه وإليه، ما عدا الأشخاص الذين كانت السلطات العسكرية تمنحهم تصاريح وفقاً لاعتبارات تتعلق بالعمر والجنس والحالة العائلية والمهنة وفرضت قيوداً على حرية تنقل الفلسطينيون، وبات عليهم ولأول مرة، أن يحصلوا على إذن خاص لعبور الخط الأخضر، وتوسعت تلك القيود وتشددت وتحولت إلى استراتيجيا واضحة بعد اتفاق إعلان المبادئ عام ١٩٩٣م، الذي فتح الطريق أيضاً، أمام المزيد من التجزئة الجغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعملت على قطع الصلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين كليهما

---

(٥٧) إبراهيم، بلال محمد صالح: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص١٢٢.
(٥٨) زغلول، لطفي: الحواجز الإسرائيلية والمعاناة الفلسطينية، دار ناشري للنشر الالكتروني، الموقع الالكتروني:
http://www.nashiri.net/articles/politics-and-events/4225.

والقسم الشرقي من القدس(٥٩)، كما فتح إعلان المبادئ الطريق أمام تنفيذ عملية الانفصال السياسي بين الفلسطينيين "وإسرائيل"، من خلال حل مبني على نوع من التقاسم الوظيفي لجوانب السلطة المختلفة مع قيادة منظمة التحرير، بحيث تنشأ سلطة فلسطينية لإدارة الأراضي الفلسطينية المحتلة(٦٠).

وفي مرحلة ما بعد أوسلو جرت مفاوضات تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا، وفي ٩ شباط (فبراير) ١٩٩٤م، تم توقيع اتفاقين جزئيين بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وشمعون بيرس وزير الخارجية "الإسرائيلية"، أشتمل الاتفاق الجزئي الأول الذي عرف بـ "اتفاق القاهرة" على تحديد منطقتي الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا، ووفقا لذلك الاتفاق قسم قطاع غزة إلى أربع أقسام جغرافية، هي: القسم الأول: الأراضي الفلسطينية التي تخضع للسيطرة الفلسطينية وتتولى شؤونها المدنية والأمنية السلطة الفلسطينية، وتشمل جميع مدن قطاع غزة ومخيماتها وقراه، والقسم الثاني: الأراضي الفلسطينية التي تخضع للسيطرة "الإسرائيلية"، وتشتمل: المستوطنات "الإسرائيلية" في قطاع غزة، والمناطق الأمنية المحيطة بالمستوطنات، ومنطقة القواعد العسكرية "الإسرائيلية"، والقسم الثالث: مناطق تخضع لسيطرة فلسطينية – "إسرائيلية"، وتشمل الطرق الجانبية للمستوطنات، والمحيط الأمني ويمتد على طول الحدود الشرقية والشمالية داخل قطاع غزة، والقسم الرابع: المنطقة الصفراء (منطقة المواصي) وتقع بالقرب من المستوطنات وتخضع للسيطرة "الإسرائيلية" الكاملة، وتمارس السلطة الفلسطينية فيها صلاحيات مدنية فقط، وبذلك أصبح قطاع غزة جزئياً تحت حكم السلطة الفلسطينية إلى أن انسحبت إسرائيل بالكامل من أراضي قطاع غزة في ١٥ أغسطس ٢٠٠٥ بأوامر من رئيس الوزراء الإسرائيلي وقتها أريئيل شارون(٦١).

وأما الاتفاق الجزئي الثاني، فيتعلق بالترتيبات الأمنية على المعابر في قطاع غزة وأريحا، وتمكنت "إسرائيل، بموجب ذلك الاتفاق تمكنت "إسرائيل" من تولي كامل المسؤولية الأمنية على ممرات العبور والمعابر الحدودية التي تصل قطاع غزة بمصر وبالضفة الغربية وبـ "إسرائيل"، وقد

---

(٥٩) هلال، جميل: الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٣، صيف ٢٠١٠م، ص٥.

(٦٠) الخطيب، غسان: أزمة راهنة أم استنفاد دور تاريخي؟، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨م، ص٤٣-٤٤.

(٦١)نص "اتفاق القاهرة" الذي وقعه الرئيس ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٧، شتاء ١٩٩٤م، ص٢٠٩.

جرى تثبيت ذلك الاتفاقين في اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا (اتفاقية غزة – أريحا) التي تم توقيعها في القاهرة في ٤ أيار (مايو) ١٩٩٤م، وتقضي بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة وأريحا، وتحويل إدارة الحكومة المحلية للفلسطينيين، ونفذت القوات الإسرائيلية في أيار (مايو) ١٩٩٤م، انسحباً من القطاع تاركةً عدة مستوطنات لها تحت إمرة جيش الدفاع الإسرائيلي في عمق القطاع(٦٢).

إن مغزى إقامة ذلك الترتيب هو دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل من المعابر المرخصة فقط، وسيكون عدد من يُسمح لهم بالدخول ونوعيتهم مرتبطَيْن بالوضع الأمني اليومي، وبذلك تمكنت "إسرائيل" من تحديد مسالك عبور خاضعة للرقابة تمكّنها من أن تصعّب دخول أشخاص غير مرغوب فيهم إليها، وإدخال الأشخاص والبضائع المسموح بها من تلك المعابر فقط(٦٣).

ونجحت "إسرائيل" في ترسيخ خطة الفصل، وتهيئة الشروط لقيام كيان "بانتوستانات" على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧م، من خلال الاتفاقية الفلسطينية . الإسرائيلية المرحلية حول الضفة وقطاع غزة الموقعة في واشنطن في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥م، واشتهرت الاتفاقية باسم أوسلو ٢" أو "اتفاق طابا"، فقد نصت الاتفاقية على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق "**أ**" و"**ب**" و"**ج**"، وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية عبر سلسة من العمليات على مراحل، بينما تم تقسيم قطاع غزة من الداخل بواسطة التجمعات الاستيطانية، والمناطق الأمنية، مع طرق يسهل قطعها بين الشمال والجنوب، وبذلك تمكنت إسرائيل من خلال تلك الاتفاقية من وضع الأسس لتشكيل "كانتونات" فلسطينية تعزل المناطق التي سيتم تسليمها للجانب الفلسطيني ليس عن "إسرائيل" في حدود عام ١٩٤٨م، وإنما عن بعضها البعض، وعن المناطق التي ستحتفظ بها إسرائيل بحجة الحفاظ على أمن المستوطنات والمنشآت العسكرية في الضفة الغربية(٦٤).

وقد اعترفت إسرائيل رسمياً من خلال الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية (١٩٩٣ – ١٩٩٩م)، بوجود مستقبل واحد للأراضي الفلسطينية المحتلة خلال المرحلة الانتقالية، فقد نص إعلان

---

(٦٢) نص وثيقة القاهرة الثانية الذي وقعها الرئيس ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي: بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٧، شتاء ١٩٩٤م، ص٢١١.

(٦٣) عايد، خالد: خطة الفصل الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٣٧.

(٦٤) نص الاتفاق المرحلي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل حول توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة: بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٤، خريف ١٩٩٥م، ص٢٠٦-٢١١.

المبادئ الفلسطيني _ الإسرائيلي عام ١٩٩٣م، أن "الضفة للضفة الغربية وقطاع غزة وحدة إقليمية واحدة، وسيتم المحافظة على وضعها ووحدة أراضيها خلال المرحلة الانتقالية، وعلى وجود "ممر آمن"بينهما، ويتكرر ذلك الأمر في البند رقم (١١) من الاتفاقية الفلسطينية . الإسرائيلية المرحلية الموقع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥م، إلا أن مستقبل تلك الوحدة الإقليمية ترتبط، بالطبع، بالتصورات التي تحملها الأهداف الإسرائيلية من وراء العملية السلمية، ولا يستطيع الطرف الفلسطيني الحفاظ على تلك الوحدة إلا بموافقة "إسرائيل".

٥ – خطة فك الارتباط الأحادي الجانب (جدار الفصل):

عندما فاز إرئيل شارون عن حزب الليكود برئاسة الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠٠١م، أصبحت الرؤية الإسرائيلية إلى مستقبل الأراضي الفلسطينية تقوم على جعل مستقبلها متبايناً ومجزءاً، وبالتالي عمل الإسرائيليون على ألاّ يكون مستقبل قطاع غزة والقدس مرتبطا بالضفة الغربية(٦٥)، وقد جاءت خطة شارون لفك الارتباط بهدف إقامة "السياج العازل" ليشكل الحدود الداخلية النهائية بين إسرائيل، ومعازل "الكيان الفلسطيني" في الضفة الغربية، ولا يشكل حدوداً سياسية، وإنما خطاً عسكرياً – أمنياً، وعلى ما يبدو فإن المعازل في الضفة ستكون ثلاثة، وتتشكل من مجمع نابلس – جنين في الشمال، ومجمع رام الله في الوسط، ومجمع الخليل – بيت لحم، وتلتقي جميعها بمنطقة أريحا، وبذلك تصبح خطط الفصل "الإسرائيلية" وسيلة لتقسيم فلسطين للمرة الثانية، ورسم حدود دولة إسرائيل، بما يضمن بقائها دولة يهودية تتواجد بها أقلية فلسطينية(٦٦).

ويأتي "الجدار العازل" كآلية لتحقيق الفصل بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، ولضم أكبر قدر من الأرض الفلسطينية، وفي نفس الوقت، تستثني أكبر قدر من الفلسطينيين، وذلك تحت شعار الحفاظ على يهودية الدولة الإسرائيلية، كما أن تنفيذ خطة فك الارتباط الأحادي الجانب وإيجاد وقائع جديدة، وبشكل متسارع على الأرض لمنع قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً، وبحيث يصبح الخيار المتاح هو حكم ذاتي على كانتونات، فيما لا

---

(٦٥) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الانقسام الفلسطيني والحوار: دروب متعاكسة (ندوة)، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٨، ربيع ٢٠٠٩م، ص٦٦.

(٦٦) الجرباوي، علي: السياج الفاصل: معازل فلسطينية على طريقة "السلام" الإسرائيلية، نابلس، مجلة السياسة الفلسطينية، مجلة فصلية سياسية علمية محكمة تصدر عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، عدد (٥)، شتاء ١٩٩٥م، ص١٩.

يزيد على مساحة ١٨% من أرض الضفة الغربية، بالإضافة إلى قطاع غزة، وقد تم تحديد حدود الكانتونات من خلال الجدار العازل، والمستوطنات والطرق الالتفافية(٦٧).

يُعَد ذلك الجدار من أخطر أشكال الاستيطان وأكبرها، وذلك كونه يمثل شكلين من أشكال الاستيطان، ففي الوقت الذي يلتهم فيه الجدار مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إلا أنه في الوقت نفسه ادخل (١٠٧) مستوطنات من أصل ١٩٩ مستوطنة مقامة في الضفة الغربية في الجانب الغربي من الجدار، ويبلغ عدد سكان هذه المستوطنات حوالي (٤٢٥،٠٠٠) ألف مستوطن أي حوالي ٨٠,٢ % من إجمالي عدد المستوطنين في الضفة والقدس، بالإضافة إلى (٥٣٠،١٢٠) مستوطنًا في منطقة العزل الشرقية(٦٨).

بعد أن نجحت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ عملية عسكرية في الضفة الغربية أُطلق عليها عملية "السور الواقي" وذلك في أواخر شهر آذار (مارس) ٢٠٠٢م، عرض إرئيل شارون لأول مرة خطة فك الارتباط الأحادية الجانب مع قطاع غزة (خطة إجلاء المستوطنات عن قطاع غزة وبعض أجزاء شمال الضفة الغربية) في ١٤ نيسان (أبريل) ٢٠٠٤م، وقد أقر مجلس الوزراء الإسرائيلي برئاسة شارون خطة فك الارتباط بصورتها النهائية في ٦ تموز (حزيران) ٢٠٠٤م، وأطلق مبادرته من دون أي اتفاق أو تفاهم مع السلطة الفلسطينية(٦٩)، وتم تنفيذ الانسحاب من قطاع غزة وإخلاء المستوطنين منه من طرف واحد، الذي بدأ في ١٧ آب (أغسطس) ٢٠٠٥م، وتم الانتهاء منه في ٢٢ آب (أغسطس) ٢٠٠٥م، بعد ذلك مباشرة، بدأ فك الارتباط العسكري الإسرائيلي وفي ١٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥م، تم انسحاب آخر جندي من القطاع(٧٠)، ومع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، تم عزل القطاع كلياً ليس عن الضفة الغربية والقدس فحسب، بل عن "إسرائيل" أيضاً، لأن الإسرائيليين ما عادوا يريدون أن يكون قطاع غزة معتمداً على "إسرائيل"(٧١).

---

(٦٧) هلال، جميل: الحركة الوطنية أمام سؤال صعب، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (٥٦)، خريف ٢٠٠٣م، ص٢١-٢٢.

(٦٨) إبراهيم، بلال محمد صالح: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٦٩) الغرام، جهاد: فك الارتباط في المشروع الصهيوني لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي (منذ اتفاق أوسلو... دراسة مستقبلية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر- ٣، الجزائر، ٢٠١٠م، ص٦٦.

(٧٠) إسبوزيتو، ميشيل: العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة خلال الأعوام الأربعة الأولى، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٦٣، بيروت، صيف ٢٠٠٥م، ص١٩١.

(٧١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الانقسام الفلسطيني والحوار، مرجع سابق، ص٦٦.

ولم يكن الانسحاب من قطاع غزة مقدمة لاتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية، وإنما كان فاتحة لمزيد من التوسع الصهيوني في الضفة الغربية، والذي جاء على خلفية الرفض الأساسي للهوية الوطنية الفلسطينية، وكان جزءاً من جهد طويل الأجل لحرمان الشعب الفلسطيني من أي وجود سياسي مستقل على أرضه، وقد جرى سحب المستوطنين الإسرائيليين، لكن الجيش الإسرائيلي استمر في السيطرة على المنافذ المؤدية جميعها إلى قطاع غزة، براً وبحراً وجواً، وبين ليلة وضحاها تحول القطاع إلى سجن مفتوح، واعتباراً من تلك اللحظة، تمتع سلاح الجو الإسرائيلي بحرية مطلقة لإلقاء القنابل، وإحداث انفجارات صوتية قوية بواسطة التحليق على ارتفاع منخفض، واختراق حاجز الصوت، وترويع السكان في هذا السجن(٧٢).

المحور الثاني: أثر ساسة الفصل "الإسرائيلية" على مستقبل الدولة الفلسطينية المستقلة:

بدأت الحكومات "الإسرائيلية المتعاقبة في أعقاب حرب ١٩٦٧م، بتنفيذ سياسة الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد تمكنت "إسرائيل" من تحديد مستقبل تلك الأراضي وفق مصالحها وأهدافها، وكان لتلك السياسة الأثر الكبير على مستقبل إقامة دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م.

أولاً: أثر سياسة الفصل "الإسرائيلية" على إقليم الدولة الفلسطينية:

يشكل الإقليم الركن المادي الطبيعي للدولة، والمقصود بالإقليم، هو: البقعة المحددة من الأرض التي يستقر عليها الشعب ويمارس نشاطه فوقها بشكل دائم ومستقر، وتوافر الإقليم يعتبر شرط ضروري لوجود الدولة، لأنه المجال الذي يمكنها من فرض سلطتها على من فيه، وهو تأكيد لاستقلالها اتجاه الدول الأخرى، كما أنه عامل ضروري لاستقرار ودوام الجماعة، وهو الذي يساعد على بلورة الضمير الاجتماعي الذي يجتمع حوله الأفراد، ودون وجود الإقليم لا يمكن أن تقوم الدولة، والإقليم لا يشمل اليابسة فقط، وإنما إلى جانبها المسطحات المائية التابعة لليابسة والفضاء الذي يعلو الأرض والبحار الخاضعة للدولة وفقًا لقواعد السلوك الدولي(٧٣).

---

(٧٢) شلايم، آفي: كيف أوصلت إسرائيل غزة إلى شفا كارثة إنسانية، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٧، شتاء ٢٠٠٩م، ص٦٧.

(٧٣) حافظ، محمد: الدولة الفلسطينية دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م، ص٥٨.

يعود تحديد الإقليم الفلسطيني إلي الفترة ما بين ١٩٠٦ – ١٩٢٣م، وذلك في إطار عدة اتفاقيات كانت بريطانيا عنصراً رئيساً فيها، فقد تم رسم الحدود بين مصر وفلسطين عام ١٩٠٦م، وبعد أن قرر مجلس الحلفاء الأعلى في مؤتمر سان ريمو بإيطاليا في ٢٥ أبريل (نيسان) عام ١٩٢٠م، مصير بلدان المشرق العربي التي كانت خاضعة للحكم العثماني، ووافق على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، سارعت بريطانيا لوضع حدود "فلسطين الانتداب" بحيث تلبي المطالب الصهيونية إلى حد كبير، فقد جرى تعيين حدود لفصل فلسطين عن سورية ولبنان في أواخر عام ١٩٢٠م، بموجب اتفاقية فرنسية – بريطانية (معاهدة سيفر)، وقد أجرت بريطانيا وفرنسا تعديلات علي حدود فلسطين مع كل من سورية ولبنان في عام ١٩٢٣م، وعلى ذلك أصبحت حدود فلسطين تضم المنطقة الواقعة شرف وغرب نهر الأردن، وفي عام ١٩٢٢م، قامت بريطانيا بفصل شرق الأردن عن إدارة فلسطين، وتعين الحدود بينهما [٧٤]، ثم لحق بالإقليم تعديل جوهري بعد صدور قرار التقسيم رقم (١٨١) عن الجمعية العامة عام ١٩٤٧م، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين عربية ويهودية وحكم دولي خاص لمدينة القدس، إذ أضحى إقليم الدولة الفلسطينية لا يتعدى ٤٦% من إقليم فلسطين الأصلي[٧٥].

لقد خضع إقليم الدولة الفلسطينية للاحتلال الصهيوني سواء في ذلك ما احتله إسرائيل في أعقاب حرب عام ١٩٤٨م، أو ما احتلته في أعقاب حرب عام ١٩٦٧م، حيث تمكنت إسرائيل من بسط سيطرتها العسكرية على باقي الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقسم الشرقي من مدينة القدس)[٧٦]، وأعلنت أن ما قامت باحتلاله والسيطرة عليه نتيجة تلك الحرب أصبح جزءاً من أراضيها وممتلكاتها التاريخية والدينية كما تدعى، واعتبرت أنّ لبّ الصراع ضدّ الفلسطينيين، في نظر الحكومة الإسرائيلية، يدور على مصير سكان أراضي الضفة الغربية، والقسم الشرقي من مدينة القدس، وقطاع غزة، وشكل ذلك الموقف أحد العوامل المؤثرة على إقليم الدولة الفلسطينية[٧٧].

---

(٧٤) رياض، عادل محمود: الحدود والكيان السياسي للدولة الفلسطينية، (الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها)، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١م، ص٦٠.
(٧٥) توما، إميل: جذور القضية الفلسطينية. دار الكاتب، فلسطين، بدون تاريخ،.ص ١٣٠.
(٧٦) حافظ، محمد: الدولة الفلسطينية مرجع سابق، ص٢٥٠.
(٧٧) رياض، عادل محمود: الحدود والكيان السياسي للدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص٧٤.

وضمن سياسة الفصل "الإسرائيلية"، انتهجت إسرائيل سياسة استيطانية لتقطيع أوصال الضفة الغربية، فقد قطع الاستيطان بكافة أشكاله الضفة الغربية إلى كنتونات صغيرة يستحيل معها التواصل الجغرافي، وبالتالي يستحيل معه أية فرصة للتطوير، أو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة، بالإضافة إلى فصل الأسر الفلسطينية في التجمع الواحد إلى قسمين(٧٨)، كما تم إعادة رسم خريطة جديدة للضفة الغربية، وأن تلك الخريطة تتلاءم مع المبادئ الرئيسة لخطط الفصل "الإسرائيلية" الهادفة لرسم حدود إدارية ووظيفية بين "إسرائيل" ومعازل الكيان الفلسطيني في الضفة الغربية شرقي (الخط الأخضر)، وحول "القدس الكبرى" من خلال المستوطنات ونشر جيش الاحتلال "الإسرائيلي" على خط على طول حدود نهر الأردن، وكذلك ضم الجزء الغربي من الضفة الغربية المحاذي (للخط الأخضر)، ابتداء من وادي عارة وحتى اللطرون، وكذلك الطرف الشمالي لغور الأردن(٧٩).

لقد أدت الإجراءات التنفيذية لسياسة الفصل "الإسرائيلية" من خلال الاستيطان والجدار العازل إلى عزل المدن الفلسطينية عن بعضها البعض، وأيضاً عزل الريف الفلسطيني عنها، وتحويل سكانها إلى كتل بشرية متفككة وغير مترابطة فيما بينها للحيلولة دون وحدتها في عمل سياسي أو عسكري مستقبلي، إضافة إلى سهولة التحكم بهذه التجمعات السكانية المتفككة وغير المترابطة فيما بينها، وبالتالي إمكانية ترحيلها دون معارضة أو مقاومة جماهيرية وشعبية فلسطينية، والتخلّص من أكبر كمية ممكنة من الكتل البشرية الفلسطينية التي تُشكل عائقاً ديموغرافياً أمام تفوق سكاني (ديموغرافي) إسرائيلي في المنطقة(٨٠)، كما أدت تلك السياسة إلى تقطيع التواصل والاتصال الجغرافي والعمراني، وشرذمته إلى وحدات تتصل ببعضها بواسطة حيز تسيطر عليه المستوطنات الإسرائيلية، وتخطيط وتنفيذ بنى تحتية مرتبطة بإسرائيل، ومنع الفلسطينيين من السيطرة على تلك البنى، كما تؤدي إلى تقليص فرص الحراك التنموي الفلسطيني، ويحول دون وضع تخطيط قطري فلسطيني أو إقليمي يمكنه توجيه التنمية المحلية والقطرية الفلسطينية(٨١).

---

(٧٨) إبراهيم، بلال محمد صالح: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص١٥٤
(٧٩) الجعبري، جواد سليمان: خطة الفصل الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٣٨-٣٩.
(٨٠) منصور، جوني: إسرائيل والاستيطان الثابت والمتحول، مرجع سابق، ص١٣.
(٨١)خمايسي، راسم: استراتيجيا الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية (فصلية تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، عدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩م، ص٥٦-٥٧.

كما أثرت سياسة الفصل "الإسرائيلية" على مساحة إقليم الدولة الفلسطينية، حيث أصبحت المساحة المتبقية تتكون من قسمين، هما: مساحة قطاع غزة كاملةً، وأجزاء من الضفة الغربية انحصرت في مدن وقرى محدودة وغير متصلة بعضها ببعض وتبلغ مساحتها ١٨% من مساحة الضفة، حيث تمكنت "إسرائيل" من مصادرة مساحة كبيرة من أراضي الضفة الغربية المحتلة تصل إلي ٨٢% من إجمالي مساحة الضفة الغربية البالغة ٥،٨٦٠ كم٢، فالاتفاقية المرحلية التي وقعتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تقرّر أنّ أراضي الضفة الغربية ستُقسّم إلى ثلاث فئات: المنطقة A (أ)، والتي تشمل قرابة ١٨% من أراضي الضفة، بما فيها جميع المدن الفلسطينية، وتعيش فيها غالبية سكان الضفة الغربية؛ المنطقة B (ب) والتي تشمل قرابة ٢٢% من أراضي الضفة الغربية وتشمل مناطق ريفية كبيرة، ومنطقة C (جـ)، والتي تمتدّ على قرابة ٦٠% من أراضي الضفة الغربية(٨٢).

ونتيجة لتلك السياسة، أصبح إقليم الدولة الفلسطينية العتيدة مشتتاً ومجزأً، حيث لا يوجد أي تواصل جغرافي أو ديموغرافي بين أبنائه، فقطاع غزة مفصول عن الضفة الغربية، ومدينة القدس مفصولة عن سائر مدن الضفة الغربية، والفلسطينيون في الشتات مفصلون عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة(٨٣)، كما عمل "الإسرائيليون" على جعل مستقبلهما السياسي متبايناً ومجزءاً، فعملوا على ألاّ يكون مستقبل قطاع غزة والقدس مرتبطا بالضفة الغربية، ومن هنا تخلصوا من القطاع كلياً بالانفصال الأحادي الجانب عام ٢٠٠٥م، ومع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، تم عزل القطاع كلياً ليس عن الضفة الغربية والقدس فحسب، بل عن "إسرائيل" أيضاً(٨٤)، وعملت "إسرائيل" على تكريسه منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦م، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة في ربيع تلك السنة، من خلال حصار "إسرائيلي" شامل للقطاع الذي غدا معزولاً عن العالم الخارجي بسد محكم(٨٥).

كما أثرت سياسة الفصل "الإسرائيلية" على الجدوى الاقتصادية للإقليم، فقد أدت إلى الحد من فرص التطوير الاقتصادي (الزراعي بشكل خاص) والحضري، نتيجة لتقليص الموارد المتوفرة في

---

(٨٢)مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتل (بتسيلم): المنطقة C، الموقع الالكتروني:
http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c .

(٨٣) الجعبري، جواد سليمان: خطة الفصل الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٥٣.

(٨٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الانقسام الفلسطيني والحوار، مرجع سابق، ص٦٦.

(٨٥) هلال، جميل: الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص٢.

الأراضي الفلسطينية المحتلة وإهدارها، التي يمكن أن تشكل رافعة للتنمية الفلسطينية (الأرض، المياه، التواصل)، وتحجيم فرص التطوير الفلسطيني، الأمر الذي يحول دون تواصل عمراني وبيئي فلسطيني يأخذ بعين الاعتبار المصلحة والأهداف الفلسطينية(٨٦).

يتضح مما سبق، أن سياسة الفصل الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧م، لم تقتصر على التهويد وإزالة الطابع العربي، بل قامت أيضا على استراتيجيا تعتمد محورين هما: الأول: التواصل المناطقي بين المستوطنات حيث اتبعت "إسرائيل" سياسية ربط المستوطنات بعضها ببعض، وربطها بـ "إسرائيل"، والثاني: تقطيع أوصال القرى والبلدات والمدن الفلسطينية، فإن ذلك إنما كان يهدف إلى منع إنشاء دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين، وبذلك فقدت الدولة الفلسطينية أهم مقوماتها، وهو وحدة الإقليم، وتجعل منه مجرد مدن وقرى مبعثرة على الأرض، محاطة بالمستوطنات التي تعمل على قطع التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية.

ثانياً: أثر سياسة الفصل "الإسرائيلية" على السيادة الفلسطينية:

تعتبر السيادة إحدى خصائص الدولة التي تؤهلها لإدارة مواردها حسبما تقتضيه المصلحة العليا للدولة، مع الأخذ بالاعتبار أن لسيادة الدولة مفهوم سياسي وآخر قانوني، كما أن لها مظاهر داخلية ومظاهر خارجية، حيث يؤكد فقهاء القانون أن الدولة هي التي تملك السيادة، فالمفهوم السياسي لسيادة الدولة يؤكد على أن الدول متحررة من الخضوع لأي سلطة أخرى، لذلك نجد الدول تدافع عن سيادتها(٨٧).

ويرتبط مفهوم السيادة بالدولة ارتباطاً قوياً ولصيقاً، فالسيادة تمثل رمز وجود الدولة وهيبتها، وبالتالي لا يمكن فهم وجود دولة بدون أن يكون لها سيادة، لقد كان مفهوم السيادة ولا يزال يثير جدلاً واسعاً واختلافاً شاسعاً بين الفقهاء، فكل واحد منهم يعرف السيادة ويفسرها من وجهة نظر معينة، وتعرف السيادة بأنها "سلطة الدولة العليا على إقليمها ورعاياها واستقلالها عن أية سلطة أجنبية، وينتج عن هذا أن يكون للدولة كامل الحرية في تنظيم سلطاتها التشريعية والإدارية والقضائية، وأيضاً لها كل الحرية في تبادل العلاقات مع غيرها من الدول على أساس من

---

(٨٦)خمايسي، راسم: استراتيجيا الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص٥٧.
(٨٧) علقم، فرحان موسى حسين: النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات (أوسلو): المخزون المائي نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، ٢٠١٢م، ص١.

المساواة الكاملة بينها[٨٨]، وقد اشترط البعض من فقهاء القانون الدولي والقانون الدستوري توفّر عنصر السيادة كأحد العناصر المستوجب توفّرها إلى جانب عناصر الأرض أو الإقليم والشعب والسلطة لكي تكتمل شروط الدولة؛ ليتم الاعتراف بها من الدول الأخرى، والدولة هنا تمارس نوعين من السيادة: سيادة في الدولة، وسيادة الدولة[٨٩].

لذلك فإن مفهوم السيادة يرتبط حكماً وبشكل مباشر بمفهوم الاستقلال والمساواة على الصعيد الدولي، أي لا تكون الدولة واقعةً تحت أي نوع من أنواع التبعية لأية جهة أخرى؛ ما قد يحد من هذه السيطرة الداخلية التامة على مواطني الدولة في الداخل، أو التأثير بأي شكل من الأشكال على حرية الدولة في سياستها الخارجية وعلاقاتها مع الدول الأخرى[٩٠].

وفي الإطار الفلسطيني، من الصعب الحديث عن وجود سيادة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، فإن حرية التعبير عن الهوية الوطنية (تقرير المصير)، والسيادة الجماعية التي تقوم على امتلاك الأرض والسيطرة على الموارد، وكذلك الوسائل المضمونة لحماية الذات، فالعناصر الثلاث وهي من المحددات الرئيسة للسيادة الفلسطينية غير متوفرة، وممارستها ضرورة ملحة للدولة الفلسطينية[٩١].

لقد سعت "إسرائيل" من خلال سياسة الفصل إلى فرض المزيد من الهيمنة والسيطرة العسكرية والإدارية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومحو ومنع كل مظاهر السيادة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثل: القيود المفروضة على العبور والتنقل على الطرق والمعابر التي تربط بين الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨م، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية، وتحكم "إسرائيل" بتنقل وإقامة الفلسطينيين التي تنفذها عبر خليط من السياسات والممارسات والمعيقات المادية ومجموعة من الأوامر الإدارية وسياسات التصاريح التي تحد من حركة الفلسطينيين في الوصول إلى منازلهم أو الحصول على عمل أو الاستثمار

---

(٨٨) الجبوري، خلف رمضان: السيادة في ظل الاحتلال، العراق، مركز الدراسات الاإقليمية -. جامعة الموصل - العراق، السنة (٣) العدد (٦)، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧م، ص٤.

(٨٩) الرملاوي، نبيل: السيادة الفلسطينية بين الاحتلال الإسرائيلي والدولة المستقلة، رام الله، مجلة سياسات - مجلة فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة، العدد ١٣/٢٠١٠،١٤م ص١١.

(٩٠) الرملاوي، نبيل: السيادة الفلسطينية بين الاحتلال الإسرائيلي والدولة المستقلة، ص١١.

(٩١) صايغ، يزيد: إعادة تعريف الأساسيات: السيادة والأمن بالنسبة إلى الدولة الفلسطينية، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٢)، ربيع ١٩٩٥م، ص٢٨-٢٩.

في مشاريع تجارية أو البناء أو الخروج من الحدود البلدية لمنطقة سكناهم[٩٢]، ومع نهاية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، وبدء المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي انطلقت بعد عقد مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١م، فرضت "إسرائيل" قيوداً على حرية تنقل الفلسطينيون، وبات عليهم ولأول مرة، أن يحصلوا على إذن خاص لعبور الخط الأخضر، وتوسعت تلك القيود وتشددت وتحولت إلى استراتيجيا واضحة بعد اتفاق إعلان المبادئ عام ١٩٩٣م، الذي فتح الطريق أيضاً، أمام المزيد من التجزئة الجغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعملت على قطع الصلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين كليهما والقسم الشرقي من القدس[٩٣].

وأثناء الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٢٠٠٠م، فرضت إسرائيل التقييدات على التنقل من الضفة إلى غزة أكثر من السابق، كما درجت على فرض طوق محكم وتام لا يسمح قطعياً بالخروج منهما أو الدخول إليهما، وقد تقرر أحياناً منع تنقل فئات عمرية محددة بينهما، وقررت الحكومة الإسرائيلية في سنة ٢٠٠٠م، "تجميد" إدخال التغييرات على العناوين بين قطاع غزة والضفة في نسخة السجل السكاني الذي في حيازتها، كجزء من نهج عام هدفه إحداث فصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، وقد ادُّعي علانية أمام المحاكم أن تجميد إدخال التغييرات يأتي لاعتبارات سياسية جلية، ويندرج تجميد السجل السكاني ضمن سلسلة من الخطوات التي تتبعها إسرائيل، وجميعها يهدف إلى التضييق على سكان غزة وفصلهم عن سائر المجتمع الفلسطيني[٩٤].

وفي إطار سعي "إسرائيل" لمنع كل مظاهر السيادة الفلسطينية، سعت إلى الاستيلاء والسيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية التي تعتبر منطقة إستراتيجية للتحكم في مصادر المياه الجوفية، إذ أنها تحتوي معظم منطقة التغذية للأحواض المائية (الحوض الغربي، الحوض الشرقي، الحوض الشمالي الشرقي) في الضفة الغربية، إضافة إلى أنها تزود نهر الأردن بالمياه السطحية، وما يرتبط بها من ينابيع وأودية[٩٥]، حيث بدأت سلطات الاحتلال بالسيطرة على

---

(٩٢) الطاقم الفني التابع للبنك الدولي: القيود المفروضة على العبور والتنقل في الضفة الغربية، موقع البنك الدولي الالكتروني: http://www.albankaldawli.org/ar/about

(٩٣) هلال، جميل: أسئلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (٦٣)، صيف ٢٠٠٣م، ص٥٢.

(٩٤) بكر، عبير: مأسسة طرد الفلسطينيين قانونياً، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٨٤، خريف ٢٠١٠م، ص٢٩.

(٩٥) علقم، فرحان موسى حسين: النزاع على السيادة، مرجع سابق، ص٤٧.

مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، منذ أول يوم لاحتلالها، حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باصدار عشرات القرارات الجائرة بعد عام ١٩٦٧، بغية التمدد المائي في عمق الضفة الغربية، ومن أهم تلك القرارات، القرار العسكري الإسرائيلي الصادر في السابع من يونيو/ حزيران من العام المذكور والذي يقضي بالسيطرة على جميع مصادر المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها في العام المذكور، واعتبار تلك المصادر ملكاً لإسرائيل وللمؤسسات ذات الصلة، كما تم استصدار أوامر لاحقة من قبل السلطات الإسرائيلية تمَ من خلالها التحكم بجميع مصادر المياه الفلسطينية بشكل فعلي، وكانت البداية بمنع تراخيص خاصة بحفر آبار جديدة من قبل الفلسطينيين أو إصلاح القديم منها، وقد أدى ذلك إلى السيطرة على نسبة كبيرة من حجم الموارد المائية المتاحة للفلسطينيين في الضفة الغربية(٩٦).

وحرصت إسرائيل من خلل اتفاقيات (أوسلو) الذي أعطى السلطة الفلسطينية ولاية وظيفية على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تبقى لها السيادة على الموارد المائية، وأن ترسخ سيطرتها على تلك الموارد المائية، فاتفاقيات (أوسلو) لم تمنح السلطة الفلسطينية السيادة والسيطرة على مواردها المائية، ولم تحصل السلطة الفلسطينية إلا على المسؤولية عن إدارة الكمية غير الكافية من المياه المخصصة لاستعمال الفلسطينيين، والمسؤولية عن صيانة البنية الأساسية المائية، وإن عدم وجود سيادة فلسطينية على الأرض والمصادر الطبيعية حرم الشعب الفلسطيني من حقوقهم في تنظيم أراضيهم، وإدارة مصادرهم الخاصة، وبسبب غياب السيادة الفلسطينية على المصادر الطبيعية لم يتمكن الفلسطينيين من تحقيق تنمية مستدامة وإدارة سليمة للبيئة في الراضي الفلسطينية المحتلة، لم تفض اتفاقيات (أوسلو) إلى منح السلطة الفلسطينية أية سلطة لاتخاذ قرارات تتعلق بحفر آبار جديدة، أو الارتقاء بالآبار الموجودة، أو تنفيذ أية مشروعات مائية، وتواصل إسرائيل تحكمها في اتخاذ القرارات الخاصة بكمية المياه المستخرجة(٩٧).

---

(٩٦) السهلي، نبيل: آثار السيطرة الإسرائيلية على المياه الفلسطينية، جريدة الموقف الأربعاء ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣م.

(٩٧) علقم، فرحان موسى حسين: النزاع على السيادة، مرجع سابق، مرجع سابق، ص٨.

هدفت السياسة الإسرائيلية إلى استغلال المصادر المائية في المنطقة، واستخدامها وسيلة لتطوير الاستيطان واستغلال الأرض والموارد، فقد استخدمت الوسائل السياسية والعسكرية، لتحقيق السيطرة المائية، وإحكام التفرد في موارد مياه المنطقة بكامله(٩٨)، ويعتبر القطاع الزراعي من أهم الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تأثرت بالسياسة المائية الإسرائيلية، فقد أدت تلك السياسة إلى تقليص المساحات المزروعة في الأراضي المحتلة، من خلال سياسة مصادرة الأراضي، وإحكام السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية، بهدف تضييق القطاع الزراعي، باعتباره أهم قطاع اقتصادي للدخل الفلسطيني، وبذلك تحقيق عملية الدمج للاقتصاد الفلسطيني مع إسرائيل، والتحكم في هذا الاقتصاد، بحيث يكون مكملاً للاقتصاد الإسرائيلي، وليس منافساً له، وفي النتيجة النهائية الوصول بالفلسطينيين إلى تبعية كاملة سياسياً، واقتصادياً، بعيداً عن أي توجه نحو السيادة والاستقلال(٩٩).

إن كل الإجراءات والممارسات التي ارتكبتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م، وترتكبها هذه الأيام في الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما تنفذها إسرائيل بهدف طمس السيادة الفلسطينية، والمعايير القانونية للسيادة الفعلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وهي المتعلقة بالحدود ووظائف واختصاصات الدولة وحريتها في ممارسة تلك الاختصاصات غير موجودة واقعياً بسبب وجود وسطوة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، وكذلك الأعمال التي تقوم بها "إسرائيل" من جانب واحد والمتمثلة في مصادرة أراض فلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل عائقاً كبيراً أمام قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في السيادة، وتهدف إلى إيجاد كيان فاقد للحرية، وغير قادر على إدارة شؤونه بنفسه، ويصبح في هذه الحالة كياناً تابعاً، وبذلك أصبح الحديث عن دولة فلسطينية كاملة السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس أضحى من الأمنيات اقرب منها من الآمال والطموحات.

---

(٩٨) مظلوم، جمال: إسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية، نيقوسيا، مجلة شؤون فلسطينية - مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، العدد ٢١٩/٢٢٠، حزيران (يونيو) / تموز (يوليو) ١٩٩١م، ص٦١

(٩٩) سلامه، ياسر إبراهيم عمر: السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية "دراسة في الجغرافيا السياسية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٨م، ص٢١٠.

ثالثاً: أثر سياسة الفصل "الإسرائيلية" على مستقبل مدينة القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية:

مع صدور قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧م، الذي اقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، بدأت مدينة القدس تأخذ خصوصية معينة في الصراع العربي – الصهيوني، فقد عالج الجزء الثالث من ذلك القرار قضية القدس، وجعل منها كيانا منفصلا خاضعا لنظام دولي خاص تابعا لإدارة الأمم المتحدة، وعين مجلس وصاية دوليا ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة(١٠٠).

ونتيجة للعمليات العسكرية التي نفذتها المنظمات العسكرية الصهيونية في منطقة القدس في الفترة الفاصلة بين كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧م، استطاعت (إسرائيل) فرض سيطرتها على مساحات واسعة من أراضي مدينة القدس التاريخية، وطرد أهلها الفلسطينيين منها؛ وتعرضت القوات العربية لسلسلة من الهزائم، وانتهت العمليات العسكرية الصهيونية بتوقيع اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل في رودس في ٣ نيسان (أبريل) ١٩٤٩م، وبموجب تلك الاتفاقية تم فك الحصار عن القدس، التي انقسمت إلى شطرين: القسم الغربي الذي احتلته (إسرائيل)، والقسم الشرقي الذي سيطرة عليه الأردن(١٠١).

وبعد احتلال إسرائيل للجزء الشرقي من القدس في حزيران (يونيو) ١٩٦٧م، وضمها إليها من طرف واحد، وإعلان القدس الموحدة عاصمة (إسرائيل الأبدية)، عملت "إسرائيل" على تنفيذ خططها ومشاريعها الرامية إلى تغيير الحقائق التاريخية والديموغرافية والإنسانية في القدس، بهدف تهويد القدس، وجعلها يهودية خالصة، وأن أخطر الإجراءات الإسرائيلية على مدينة القدس، هو إصدار قانون من الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) عام ١٩٨٠م، بأن القدس هي عاصمة دولة إسرائيل، وهي المقر الرئيسي للكنيست والحكومة والمحكمة العليا(١٠٢)، كما بدأت باستهداف الوجود الفلسطيني في المدينة، فأولا غيرت من مساحتها، وبدأت بتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها وحاصرتها بجدار الفصل العنصري لعزلها عن محيطها العربي، واعتبرت

---

(١٠٠) الرشيدات، شفيق: فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١م، ص١٥٦-١٥٧.

(١٠١) شوفاني، الياس: الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩م، بيروت، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، ١٩٩٦م، ص٥٤٠.

(١٠٢) خطيب، شذا: القدس العربية - ٣٠ عاماً من التهديد والتحدي، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠١م، ص٢٥.

سكانها مجرد مقيمين تملك حق طردهم لأسباب تغيرها بين الحين والآخر بما يحقق هدفها بتقييد الوجود العربي والتضييق عليه، وفي الوقت نفسه وضعت يدها على الأرض وسيطرت على العقارات والأراضي، وأحاطت المدينة بحزام من المستوطنات يبدأ من قلنديا شمالا وينتهي بقرية الولجة جنوبا بم يحقق هدفا ثانيا لها وهو تعزيز الوجود اليهودي على حساب سكانها الفلسطينيين(١٠٣).

وضمن سياسة الفصل "الإسرائيلية"، نفذت "إسرائيل" مجموعة من الإجراءات الاستيطانية والطرق الالتفافية في القدس بهدف تهويد الجزء الشرقي من المدينة، وتعزيز السيطرة "الإسرائيلية" على القدس، وتحقيقا لذلك قامت سلطات الاحتلال بإجراءات فورية بعد احتلال المدينة في العام ١٩٦٧م، مثل: إصدار الكنيست الإسرائيلي قرار بضم القدس الشرقية إلى إسرائيل، شن حملة ترهيب ضد السكان العرب بغرض تشجيعهم على مغادرة المدينة، عزل أحياء عربية كاملة عن القدس، مصادرة ووضع اليد على مساحات واسعة من الأراضي العربية، توسيع حدود القسم الشرقي من القدس إلى عشرة أضعاف مساحتها وضمها إلى الجزء الغربي من المدينة(١٠٤).

وجنباً إلى جنب مع الضم، تتبع "إسرائيل" سياسة قاسية في فرض القانون على الفلسطينيين في القسم الشرقي من المدينة، بهدف إجبارهم على القبول بالسيطرة "الإسرائيلية"، وتشمل تلك السياسة خطوات مثل: مصادرة الأراضي، كما اتخذت "إسرائيل" خطوات متعددة لفصل المدينة عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، مثل: إنشاء حزام استيطاني حول مدينة القدس لعزل مدينة القدس عن باقي محافظات الضفة الغربية، وقطع التوسع والتطور العمراني الفلسطيني الطبيعي بحيث يصعب مستقبلاً تعزيز التواصل الجغرافي بين القسم الشرقي من القدس وباقي محافظات الضفة الغربية(١٠٥)، كما أقامت "إسرائيل" عوائق كبيرة على امتداد جميع المناطق التي تحيط بالقدس، لتسدّ مادياً معظم طرق الوصول الفرعية والمرتجلة المؤدية من الضفة إلى القدس، وتحُدّيد ستة معابر على مداخل القدس، على الحدود البلدية للمدينة، وتدار هذه المعابر تحت

---

(١٠٣) البيطار، علائي داود: المخططات الإسرائيلية لتهويد القدس والآثار السلبية لمخطط القدس ٢٠٠٠ وجدار الفصل العنصري"، بحث مقدم للمؤتمر السابع لمؤسسة القدس الدولية المنعقد تحت شعار "فلنتحد من اجل القدس والأقصى والمقدسات" في مدينة غزة – فلسطين ٢٠١٣م، ص ٣ .

(١٠٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية - التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠٧، رام الله – فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ، ٢٠٠٨م، ص٣٣.

(١٠٥) غانم، أسعد: دولة فلسطينية - إسرائيلية ثنائية القومية. مرجع سابق، ص١٤.

مسؤولية الشرطة، تشديد القيود على دخول القدس، والتشدّد في فرضها لن يكون ثمة أي فصل ضمن الحدود البلدية للقدس، التي ستعامل، في كل شيء، على أنها المدينة الموحدة(١٠٦).

وبعد أن استكملت حصار المدينة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، نفذت "إسرائيل" سياسة طرد الفلسطينيين باستخدام موضوع الإقامة، وسياسة هدم منازل المواطنين ليبدأ التخطيط لطرد جماعي للفلسطينيين، وبخاصة من المناطق المجاورة للبلدة القديمة، ثم عمدت إلى إغلاق المؤسسات المقدسية الفاعلة محو الهوية العربية، وجعل الفلسطيني في القدس مرتبطا بالمؤسسة الإسرائيلية بكل مكوناته، وركزت السياسات الإسرائيلية على إبقاء نسبة الفلسطينيين في المدينة لا تتجاوز ٢٨% من مجمل سكانها في شقي المدينة(١٠٧).

ومن أجل إحكام السيطرة "الإسرائيلية" على جميع أجزاء القدس عن طريق زيادة عدد المستوطنين في المدينة بجميع أجزائها، شرعت الحكومة "الإسرائيلية" بتوسيع مساحة بلدية القدس، وبوضع الخطط والبرامج لتنفيذ مشروع «القدس الكبرى»، وهو مشروع يهدف إلى الضم الفعلي للمنطقة الواقعة بين رام الله والخليل وأريحا، وقد استهدفت القدس الكبرى منطقة يتم فيها خلق الحقائق على الأرض بهدف تمتين وتحصين السيادة "الإسرائيلية" الدائمة على القدس(١٠٨)، وفي إطار المشروع عمدت سلطات الاحتلال إلى إحكام سيطرتها على أكبر مساحة من الأراضي المشمولة به من خلال الشراء والمصادرة تحت ذرائع الأمن، خصصت جميعها لبناء المستوطنات وخدماتها والمناطق الخضراء(١٠٩)، وسيشمل المشروع ما نسبته عشرة بالمائة من مساحة الضفة الغربية، وتمتد من تجمعات "غوش عتصيون" بجنوب بيت لحم إلى مستوطنة "معالية أدوميم" شرقي القدس، ومستوطنة "غفعات زئيف" شمالي القدس وقرى وبلدات فلسطينية قرب بيت لحم في جنوب الضفة الغربية، ولم يعود الفلسطينيون يملكون سوى ١٣% من مساحة القدس والتي تشكل في الوضع الحالي ١,٢% من مساحة الضفة الغربية، حيث استولى الاحتلال على ٨٧% من

---

(١٠٦) عايد، خالد: خطة الفصل الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٣٨.
(١٠٧) البيطار، علائي داود: المخططات الإسرائيلية لتهويد القدس، ص ٣.
(١٠٨) أرونسون، جيفري: القدس الكبرى" تبتلع مساحة الضفة الغربية، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٩، صيف ١٩٩٤م، ص٢١١٧-١١٨.
(١٠٩) أبو جابر، إبراهيم وآخرون: مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد، أم الفحم، مركز الدراسات المعاصرة، ١٩٩٧م، ص٣٨.

أراضي القسم الشرقي من القدس، ويقطن فيها مائتا ألف مستوطن والتي يطالب بها الفلسطينيون كعاصمة لدولتهم(١١٠).

من الواضح، أن "إسرائيل" مستمرة في سياستها المبرمجة لخدمة مصالحها وأهدافها، واتسمت تلك السياسية بتجاهل المصالح الفلسطينية، وتفادي أية إشارة تجاه سيطرة فلسطينية على القسم الشرقي من القدس، أو تقاسم السيادة على القدس، فضمن المفاوضات العربية – الإسرائيلية التي انطلقت بعقد مؤتمر مدريد، واصلت إسرائيل تمسكها الشديد بموقفها التقليدي المعروف حول القدس الموحّدة عاصمة لإسرائيل، ورفض أي مظهر سيادي فلسطيني في المدينة، مع تأكيد الرفض المطلق لوقف الاستيطان في القدس، وتمكنت حكومة إسرائيل من خلال اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في البيت الأبيض عام ١٩٩٣م، من تأجيل طرح قضية القدس إلى قضايا الحل النهائي(١١١).

يتضح مما سبق، أن سياسة الفصل "الإسرائيلية" التي نفذتها "إسرائيل" في مدينة القدس تحت شعار "توحيد" أو "إعادة توحيد" القدس، وجعلت من ذلك الشعار أيقونة مقدسة منزهة عن كل تشكيك أو طعن، فأصبح درعها وذريعتها في تنفيذ سياستها، أدت إلى فصل مستقبل القدس سياسياً عن بقية الأراضي المحتلة من خلال التركيز على الطابع اليهودي للمدينة، وتعزيز الوجود اليهودي فيها، وجذب أكبر عددٍ ممكنٍ من المغتصبين الصهاينة، وطرد المواطنين الفلسطينيين منها، وتكريس مدينة القدس باعتبارها "عاصمة دولة "إسرائيل" الموحدة، ويجري التعامل مع القسم الشرقي من القدس كجزء لا يتجزأ من المدينة، بحيث يجري تثبيت ضمها وإلحاقها بالقسم الغربي من القدس عن طريق محو أي أثر للخط الأخضر وجعل أية عملية أشبه بالمستحيل، وإلى تدمير مقومات القدس كمدينة ذات طابع عربي، وتمزيق أنسجتها الحضرية والعمرانية والسكانية والثقافية وذلك عن طريق تقليل عدد سكان القدس العرب بحيث لا يتعدى نسبة ٣٠ % من سكان المدينة الموحدة، وتفتيت الأحياء العربية عن طريق زرع بؤر استيطانية داخلها بحيث لا يمكن الحديث مستقبلا عن أحياء عربية خالصة، وتقسيمها إلى أحياء منفصلة

---

(١١٠) التفكجي، خليل: مشروع "القدس الكبرى" سيلتهم ١٠% من مساحة الضفة، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، الموقع الالكتروني: http://paltoday.ps/ar/post/186835

(١١١) أيوب، نزار: الوضع القانوني لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السياسية، رام الله، مؤسسة الحق، ٢٠٠١م، ص١٤٩.

غير مترابطة وغير متصلة بشكل وتحويلها إلى أحياء مختلطة قدر الإمكان، والحد من توسعها، وإحاطتها بمناطق خضراء مفتوحة وحدائق عامة.

كما أدت إلى فصل القدس إقليمياً عن باقي الأراضي المحتلة من خلال المستوطنات والطرق الالتفافية والحواجز وسد الطرق التي تصل بين القدس والضفة الغربية، وتنظيم معابر على الحدود البلدية للمدينة لتقييد دخول الفلسطينيين، وتشديد القيود على دخول الفلسطينيين إلى القدس، معززًا ذلك بالجدار العازل، ورفع وتصعيد وتيرة مصادرته أراضيَ المقدسيين الواقعة داخل الجدار لإقامة مستوطنات عليها، وتوسيع القائم منها، وتكثيف البناء "الاستيطاني" في المدينة من جهة، وهدم منازل المواطنين المقدسيين بادعاء تشييدهم منازلهم بدون ترخيص من بلديته، مما خلق واقع جديد، وقواعد لا يمكن تغييرها في المدينة، لكي يتسنى "لإسرائيل" تأمين وإبقاء سيطرة كاملة على المدينة، وإحباط أي مخطط لتقسيم المدينة، أو تقاسم السيادة عليها، أنه لا لإعادة القسم الشرقي من القدس للفلسطينيين، وإصرار إسرائيل على أن القدس عاصمة أبدية موحدة للكيان الإسرائيلي، كل ذلك يجعل إمكانية أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة أمراً مسحيلاً.

رابعاً: أثر سياسة الفصل "الإسرائيلية" على عودة اللاجئين للدولة الفلسطينية:

نشأت قضية اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨م، نتيجة عمل منظم لجريمة الحرب التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بهدف تهجير أبناء القرى والمدن الفلسطينية، والعمل على إخلاء الأرض الفلسطينية بما يمكن أن يسهل تأسيس (دولة يهودية)، وكان من نتائج حرب عام (١٩٤٧ – ١٩٤٩م)، أن يحدث تشريد أكثر من ٨٠٠ ألف لاجئ فلسطيني إلى الدول العربية المجاورة، ارتكز الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين بعد حرب ١٩٤٨م، على مبدأ أساسي، استطاعت إسرائيل تبنيه بحكم الواقع السياسي في ذلك الوقت، وهو: التنصل من مسؤوليتها تجاه نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، زاعمة أنها غير مسؤولة عن قضية طردهم من فلسطين، وأنهم تركوه بمحض إرادتهم، رغم ثبوت عدم صحة هذا الادعاء فيما بعد[١١٢]، كما أرجع بعض المؤرخين الصهاينة نشوء قضية اللاجئين إلى نظرية (الإخلاء الطوعي)، أي أن الفلسطينيين "فروا" من تلقاء أنفسهم – بناءً على أوامر القيادة العربية، التي فضلت التخلي عن المكان – بعد

(١١٢) شاهين، حنه: الموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية، ص٨٠.

أن اتضح للعرب أن قواتهم المحلية والعربية فشلت فشلاً ذريعاً، فبدأ هروب جماعي من مناطق واسعة(١١٣).

ونتيجة لذلك الموقف، تنصلت "إسرائيل" من مسؤوليتها تجاه إيجاد حل ملائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ورفضت عودتهم إلى ديارهم في أي حال من الأحوال، وطالبت بوجوب استيعابهم داخل الدول العربية التي لجأوا إليها، "خصوصاً وأنها تملك الأراضي الشاسعة والموارد"، وبالتالي فإن قضيتهم هي محض إنسانية، وينبغي تسويتها في ذلك النطاق.

وتفاقمت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب عام ١٩٦٧م، الذي خلقت موجة جديدة من اللاجئين، حيث دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء الاحتلال إلى تنفيذ سياسة تهدف إلى تفريغ الأراضي المحتلة من أهلها، وتهجير أكبر عدد من المواطنين الفلسطينيين، واتخذ نوعين من الإجراءات في سبيل تحقيق ذلك: الأول يتمثل بالإجراءات اليومية المادية المتخذة على الأرض، التي تمس حياة المواطنين الفلسطينيين ومعيشتهم وممتلكاتهم ومساكنهم وأمنهم، والثاني يتمثل في الأوامر العسكرية التي تدعي سلطة الاحتلال أن من حقها إصدارها كي تغطي وتشرع تلك العمليات والإجراءات العملية واليومية الساعية إلى الهدف نفسه، أي تسهيل عملية تفريغ الأرض واستلامها دون سكانها الذين تعمل للتخلص منهم بدأب وبالأساليب كافة(١١٤).

كما منعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة آلاف المواطنين الذين غادروا الأراضي المحتلة بهدف الدراسة أو العلاج أو التجارة أو زيارة الأقارب من العودة إلى وطنهم، وبذلك أصبحوا مبعدين، وخسروا حقهم في الإقامة في وطنهم، كما خسروا أملاكهم التي استولى عليها حارس أملاك الغائبين، كما أبعدت آلاف الفلسطينيين قسراً إلى خارج الأراضي المحتلة بأسلوب سافر ومعروف بحجج أمنية، ويُعتبر ذلك نوعاً من عمليات الطرد الهادئ للفلسطينيين(١١٥).

ارتبطت تلك الإجراءات ترابطاً جدلياً مع سياسة الفصل، ويُكمل كل منهما الآخر، ويؤدي وظيفة في الاتجاه نفسه والأهداف نفسها المتمثلة في تفريغ الأراضي المحتلة من أهلها، وتوطين

---

(١١٣) تاكنبرغ، لكس: وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، بكر عباس (ترجمة)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط١، ٢٠٠٣م، ص٢٠.

(١١٤) أبو عيد، عبد الله: الأمر العسكري رقم (١٦٥٠) وسياسة تهجير الفلسطينيين، اللاجئون الفلسطينيون: حقوق – ورويات - وسياسات، بيرزيت، فلسطين، وحدة الهجرة القسرية واللاجئين - معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ٢٠١١م، ص١٤.

(١١٥) عمرو، تيسير: التعريف بنازحي (٦٧) فئاتهم وأعداده وتوزيعاتهم، رام الله، فلسطين، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، ١٩٩٦م، ص١٢-١٣.

اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية التي لجأوا إليها، فمنع جمع شمل آلاف العائلات الفلسطينية المشتتة، ورفض تسجيل الأطفال الجدد في هويات آبائهم، وهذا يؤدي إلى اضطرار مئات العائلات إلى ترك ومغادرة الوطن، كي يعيشوا مجتمعين بعائلتهم، ومصادرة الأراضي وتسليمها للمستوطنين لبناء المستوطنات، وتجريف الأراضي الزراعية، وقطع الأشجار على نطاق واسع، والعقوبات الجماعية، ولعل أهم مظاهرها الحصار الاقتصادي، وهدم البيوت على نطاق واسع، ومنع التجول المتواصل وطويل الأمد، ووضع مئات الحواجز على الطرقات وبين المدن، والسيطرة على مصادر المياه في الأراضي المحتلة، وتدمير البنية التحتية للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، حيث قامت قوات الجيش الإسرائيلي بتدمير متعمد أ لهداف مدنية مثل المصانع، والمستشفيات، والمدارس، ومنشآت المياه والصرف الصحي، وغيرها من المنشآت المدنية، جعلت حياة المواطنين الفلسطينيين صعبة وقاسية، بل مستحيلة أحياناً، بحيث يضطر عدد منهم إلى الهجرة للتخلص من هذا العذاب وتلك الحياة الشاقة [١١٦]، وترمي "إسرائيل" من وراء تنفيذ إجراءاتها وتشريعاتها إلى الإخلال في التركيبة السكانية والتوازن الديمغرافي في هذه الأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح "إسرائيل" من خلال تقليل عدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة[١١٧].

لقد انسجمت سياسة الفصل مع الموقف "الإسرائيلي" من قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث انتهجت "إسرائيل" سياسة تجاه اللاجئين الفلسطينيين تقوم على تجزئة قضية اللاجئين إلى قسمين، الأول يتمثل في قضية اللاجئين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، حيث قدمت "إسرائيل" ما لا يقل عن ٢٠ مشروعاً إسرائيلياً لمعالجة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وتمحورت جميعها حول قضايا ظروف المعيشة، وإعادة التأهيل للاجئين، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية لهم، وخلق مصادر للرزق في العمل المهني والصناعة، وتشجيع المبادرات الذاتية للسكان بهدف رفع مستوى المعيشة، كمدخل لتصفية المخيمات، والقضاء على صفة اللجوء، والعمل على توطين اللاجئين من غزة إلى جانب اللاجئين من الضفة الغربية في الضفة نفسها، وتوطين جزء منهم في شبه جزيرة سيناء، وإعداد

---

(١١٦) أبو عيد، عبد الله: الأمر العسكري، ص١٥.

(١١٧) شقير، رزق: تشريعات وإجراءات لمحتل الإسرائيلي بشأن الإقامة الفلسطينية في الأراضي المحتلة والأمور الأخرى ذات العلاقة، رام الله، فلسطين، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، ١٩٩٦م، ص٩٣.

خطة بعيدة المدى للتنمية الزراعية والاقتصادية للاجئين في الضفة والقطاع من قبل الحكومة الإسرائيلية، وتنفذ على أساس تعاون إقليمي يستفيد من دعم دولي، بهدف تحسين ظروف السكن (إقامة مباني سكنية للاجئين بالقرب من المعسكرات، وترميم المعسكرات)[١١٨].

والقسم الثاني يتمثل في قضية اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، و ترى "إسرائيل" أن حل مشكلتهم يأتي من خلال توطينهم في الدول العربية التي لجأوا إليها، ويُعد ذلك الموقف إنكاراً لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وديارهم، أو إلى أي جزءٍ من الأراضي الفلسطينية[١١٩]، وهنا لا بد من الإشارة، إلى أن الحكومات الإسرائيلية ما زالت تعتبر أراضي الضفة الغربية جزءًا منها، وإن العودة الموعودة على هذه الأرض هي لليهود وليس للفلسطينيين، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اقتلاع الفلسطينيين واستمرار تهجيرهم، وفي المقابل زيادة الاستيطان في الضفة الغربية لضمان بقاء السيطرة الإسرائيلية عليها[١٢٠]، وأخذت "إسرائيل" بالبحث عن حلّ لقضية اللاجئين يتجاوز حدود مناطق نفوذها، وخارج إطار الشرعية الدولية، محاولةً بذلك نزع فكرة العودة إلى الوطن من أذهان اللاجئين، ومن أجل ذلك سعت إسرائيل إلى تغيير معالم الوطن الأم الذي عرفه الفلسطينيون وعاشوا فيه، بإحلال مستوطنين جدد في أرض فلسطين واجتهد الفكر الصهيوني في ابتكار المشاريع والأفكار والخطط الرامية إلى حلّ قضيتهم دون أن يتنازل عن الثوابت الصهيونية المتمثلة برفض الوجود الفلسطيني[١٢١].

لقد تأثرت قضية اللاجئين الفلسطينيين بالإجراءات التنفيذية لسياسة الفصل الإسرائيلية من خلال الاستيطان والجدار العازل، وإجراءات الإغلاق، والقيود المفروضة على التنقل، والحواجز على الطرق، وهدم القرى، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وإصدار قوانيين تمنع عودة الفلسطينيين، ومساعدة الدول العربية في توطين الفلسطينيين، وتنفيذ حملة دعائية دولية لمنع عودة اللاجئين، من خلق وقائع تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين[١٢٢]، وما هي إلا أجزاء

---

(١١٨) تمراز، سعيد: الموقف العربي والصهيوني من قضايا الصراع (الدولة ـ القدس ـ اللاجئين) ـ الواقع وآفاق المستقبل، بحث علمي محكم مقدم إلى المؤتمر العلمي السادس الذي نظمته كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية – غزة، بعنوان: "استشراف مستقبل الصراع الإسلامي الصهيوني في فلسطين"، بتاريخ ٩ – ١٠ محرم ١٤٣٦ه / ٢ – ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٤م، ص.

(١١٩) شيف، زئيف: وجهة نظر إسرائيلية: شروط مسبقة لإقامة الدولة الفلسطينية، عمان، مجلة صامد (مجلة فصلية تصدرها جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين – صامد)، عدد (١١٨)، ١٩٩٩م، ص٢١٠.

(١٢٠) إبراهيم، بلال محمد صالح: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، ص١٦٨.

(١٢١) عمرو، نعمان: أثر مشاريع التوطين الإسرائيلية على حق العودة للفلسطينيين، جامعة القدس المفتوحة/ الخليل، ٢٠٠٧م، ص٦.

(١٢٢) عبد، صاحب عبد: حق العودة للاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة مركز

من إستراتيجية شاملة تسعى "إسرائيل" من خلالها إلى طمس الهوية الفلسطينية، وإعادة تركيب المكان، للسيطرة والتفكيك، وتحويله إلى كانتونات ومعازل تبقي البعيد بعيداً وتدفع بالفلسطيني في الأراضي المحتلة إلى المنفى(١٢٣)، والتي بسببها فرضت "إسرائيل" أمرًا واقعًا على الأرض يصعب مع وجوده إمكانية استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، حيث أن مساحة الأراضي المتبقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تكفي للتوسع الطبيعي للسكان خلال السنوات القادمة، وأن الدولة الفلسطينية المرشحة لن يكون بمقدورها توفير شروط السكن حتى لأبنائها المقيمين، أصلاً، في ما تبقى من الضفة والقطاع(١٢٤).

كما أنّ المساحات المتبقية من الضفة الغربية غير قابلة لمشاريع اقتصادية كبيرة من الناحية الطبوغرافية، خاصة بعد ضم الجدار الجزءَ الأكبر من مستوطنات الضفة الغربية، فالمساحة المتبقية هي أراض وعرة من الناحية الطبوغرافية، وهذا يعيق الاستثمارات(١٢٥)، وإنّ الدولة الفلسطينية المنشودة غير قادرة مالياً على استيعاب عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، ولا تقوى من الناحية الاقتصادية على الاكتفاء الذاتي، فكيف ستستقبل هذه الدولة أعدادًا إضافية(١٢٦)، إضافة إلى القيود التي تفرضها "إسرائيل" على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطق السلطة الفلسطينية بموجب عملية التسوية، وأن العودة لن تكون مطلقة وعشوائية، بل يجب أن تكون تدريجية، وتخضع لتفاهمات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، لأن من شأن هذه العودة تحويل الفلسطينيين إلى أكثرية، تقضي على يهودية الدولة.

الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد - مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٢، ص١٦٤.

(١٢٣) شبلاق، عباس: اللاجئون الفلسطينيون: قضايا مقارنة، أوراق اليوم الدراسي الذي عقد بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٥م، فلسطين، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٨م، ص٤٧.

(١٢٤) شريح، أسمهان: قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسات الإسرائيلية، دمشق، مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، عدد ٢٢- ٢٣، صيف –خريف ٢٠٠٥م، ص٢٠٨

(١٢٥) إبراهيم، بلال محمد صالح: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، ص١٦٩.

(١٢٦) غانم، أسعد: دولة فلسطينية - إسرائيلية ثنائية القومية. ص١٦.

خاتمة

لقد نجحت "إسرائيل" من خلال سياسة الفصل التي نفذتها في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، من وضع العراقيل أمام إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القسم الشرقي من مدينة القدس، وعودة اللاجئين، لأنها تعتبر أن وجود دولة فلسطينية مستقلة في المدى البعيد، هو أخطر التهديدات التي تهدد كيانها ووجودها، إقراراً بالقومية الفلسطينية من جانبها، وتأكيداً على استمرارية الصراع بين الشعبين، وأن تلك العراقيل لا يمكن تجاوزها أو التغلب عليها عند طرح أي حل سياسي أو توقيع اتفاق سلام بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، ومن غير الممكن إيجاد حل عادل ودائم للصراع العربي – الصهيوني من دون تحقيق الأهداف الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته على كامل أرض فلسطين، وفي المقابل، سعت "إسرائيل" إلى إيجاد كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجود علاقات طبيعية، وتعاون اقتصادي، وترتيبات أمنية بين الكيان الفلسطيني وإسرائيل، ووجود ضمانات بعدم تحويل ذلك الكيان إلى دولة فلسطينية مستقلة.

إن استمرار الموقف الإسرائيلي الرافض لقيام دولة الفلسطينية، وللانسحاب من الجزء الشرقي من القدس، ولعودة اللاجئين الفلسطينيين، يعتمد على ثبات المتغيرات الموضوعية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيله، وأهمها:

١ – التفوق العسكري الإسرائيلي.

٢ – الدعم الأمريكي المطلق، والتزامها بإعطاء إسرائيل فرصة كاملة لتحقيق أهدافها، وكذلك التزامها بعدم تأييد أي مطلب يوجه لإسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م.

٣ – وضوح الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي (إستراتيجية الحكم الذاتي).

كما أن الجانب الفلسطيني اليوم، هو أبعد ما يكون عن تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في إقامة الدولة المستقلة عاصمتها القدس، وحق العودة، إذ أن الآفاق المستقبلية لا تشير في

الوقت الراهن إلى وجود فرص للوصول إلى اتفاق حول إقامة الدولة الفلسطينية، بل تبدو معدومة أمام إصرار إسرائيل على موقفها القائم على "اللاءات الخمس"، وهي:

١. لا لإعادة القسم الشرقي من القدس للفلسطينيين، والقدس عاصمة أبدية موحدة للكيان الإسرائيلي.

٢. لا لعودة الكيان الإسرائيلي إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧م.

٣. لا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية.

٤. لا لإزالة المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع.

٥. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

استنتاجات البحث

في نهاية البحث، خلص الباحث إلى عدة استنتاجات، يمكن إيجازها فيما يلي:

١. تعود جذور سياسة الفصل "الإسرائيلية"الأراضي الفلسطينية إلى عام ١٩٦٧م، فبعد أن أكملت "إسرائيل" احتلالها لباقي أرض فلسطين، شرعت الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة تلبية لمصالحها، وتحقيقاً لأطماعها في المنطقة، تنفيذ عدة مشاريع للتسوية تتناول مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة (القدس، الضفة، غزة)، هدفت إلى تكريس الوجود "الإسرائيلي" داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعزيز الوجود الاستيطاني فيها، والعمل على السيطرة على أكبر مساحة من الأرض وتهويدها، وطرد الشعب الفلسطيني منها، وإحلال الصهاينة محلَّهم،

٢. هدفت مشاريع الفصل الإسرائيلية إلى تحقيق عدة أهداف، مثل: ضمان أمن "إسرائيل"، والعمل على تأكيد وجودها في المنطقة كدولة "يهودية"، وحماية القاعدة الاقتصادية وإنماؤها لتتمكن من استقطاب واستيعاب المهاجرين اليهود، وإيجاد مجتمع إسرائيلي مترابط ومتماسك ومغلق، وربط المستوطنات الإسرائيلية إحداها بالأخرى، ومن ثم بإسرائيل، وإنشاء طرق لوصل المستوطنات الرئيسية بتل أبيب والقدس، وفي المقابل، فرض حالة طبيعية من الحصار على التجمعات العربية الفلسطينية، وقطع التواصل الطبيعي بين الفلسطينيين، وفصلهم على جانبي الحدود عن بعضهم البعض.

٣. إن التجزئة الإقليمية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، تشكل تحدياً خطراً على مستقبل

الدولة الفلسطينية، فالفصل الجاري على الصعيدين الإقليمي والسياسي بين الضفة والقدس والقطاع، ينبئ بأن إقامة دولة فلسطينية أمر غير مسموح به.

٤. تتمثل خطورة سياسة الفصل الإسرائيلية على مستقبل إقليم الدولة الفلسطينية المستقبلية الذي أصبح مشتتاً ومجزأً، حيث لا يوجد أي تواصل جغرافي أو ديموغرافي بين أبنائه، فقطاع غزة مفصول عن الضفة الغربية، ومدينة القدس مفصولة عن سائر مدن الضفة الغربية، والفلسطينيون في الشتات مفصلون عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وبذلك فقدت الدولة الفلسطينية أهم مقوماتها، وهو وحدة الإقليم، وتجعل منه مجرد مدن وقرى مبعثرة على الأرض، محاطة بالمستوطنات التي تعمل على قطع التواصل الجغرافي بين الأراضي الفلسطينية.

٥. تُعد سياسة الفصل الإسرائيلية المتمثلة في الاستيطان والجدار العازل، وإجراءات الإغلاق، والقيود المفروضة على التنقل، والحواجز على الطرق، وهدم القرى، ومصادرة الأراضي، جزءً من إستراتيجية شاملة تسعى "إسرائيل" من خلالها إلى طمس الهوية الفلسطينية، وإعادة تركيب المكان، للسيطرة والتفكيك، وتحويله إلى كانتونات ومعازل تبقي البعيد بعيداً وتدفع بالفلسطيني في الأراضي المحتلة إلى المنفى.

٦. فرضت "إسرائيل" أمرًا واقعًا على الأرض يصعب مع وجوده إمكانية استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، حيث أن مساحة الأراضي المتبقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تكفي للتوسع الطبيعي للسكان خلال السنوات القادمة، وأن الدولة الفلسطينية المرشحة لن يكون بمقدورها توفير شروط السكن حتى لأبنائها المقيمين، أصلاً، في ما تبقى من الضفة والقطاع.

توصيات البحث

يجب مواجهة سياسة "إسرائيل" تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك ثبات الفلسطينيين على كامل حقوقه الوطنية، وأوصي بما يلي:

أولاً: في المجال الفلسطيني:

١. إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني باعتباره مشروعا فلسطينياً شاملا يعني أن يكون لجميع التجمعات الفلسطينية في الشتات وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس، وللفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨م، ويفرض هذا المشروع تفعيل قيادة فلسطينية شاملة تتطلب إعادة بناء وتنظيم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها حركة تحرر وطني

تقود صراعاً ضد مشروع صهيوني استيطاني كولونيالي، وتهدف إلى الانتصار عليه، وتصفيته، وليس الوصول إلى حل وسط معه.

٢. اعتبار الأهداف الوطنية المتمثلة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على جزء من ارض فلسطين، وعاصمتها القسم الشرقي من مدينة القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، المدخل نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي للشعب العربي الفلسطيني المتمثل في تحرير فلسطين، وإقامة دولته المستقلة على كل تراب فلسطين، وإنهاء الوجود اليهودي في فلسطين.

٣. وضع خطة إستراتيجية شاملة سياسية، وعسكرية، واجتماعية، واقتصادية، لمقاومة الاحتلال الصهيوني، وتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني.

٤. تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني على أساس وحدة الثورة ومقاومة الاحتلال، والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية، لتكون القاعدة التي تؤدي إلى تصعيد الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني.

٥. السعي لتأسيس صندوق مالي لدعم صمود الشعب الفلسطيني في مدينة القدس.

ثانياً: في المجال العربي:

٦. تكثيف الجهود على الصعيد العربي، للاتفاق على إستراتيجية وطنية موحدة تجاه الصراع العربي – الصهيوني، تقوم على فهم مشترك لطبيعة الصراع، والاتفاق على طرق مواجهته، وترتكز على التعامل مع الخيارات المتاحة في إطار المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا.

٧. تعزيز التضامن العربي على قاعدة النضال ضد الامبريالية والصهيونية، بما يؤدي إلى حشد طاقات العرب السياسية والاقتصادية العسكرية، واستخدامها في مختلف ميادين المواجهة، والقيام بعمل عربي موحد، وفاعل، ونشط، على جميع الساحات، وفي مختلف المجالات، وذلك لإحداث تغيير في التوازن بين القدرات الفلسطينية والإمكانيات الإسرائيلية.

٨. الوصول إلى صيغ تعاون عربي من اجل إعادة بناء النظام العربي، بشكل تبرز فيه القوى الذاتية العربية، وتقوم من خلاله علاقات قوية مع الدول الإسلامية المجاورة بما يخدم فكرة تحرير فلسطين.

٩. تنظيم الحركة الشعبية العربية بقواها السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية لتمكينها من القيام بدورها المقاوم من اجل تحقيق الأهداف الوطنية.

١٠. تطوير مسيرة المقاومة من خلال تحقيق جبهة عريضة من القوى المقاومة المناهضة للاستعمار، تعمل على تعزيز سياسة رفض الاحتلال عربياً، ومقاطعته، ومواجهة المفاهيم

الجديدة التي نشأت عن اتفاقيات السلام، ومحاولة خلق طوق حول إسرائيل، ومواجهة دور ونفوذ إسرائيل في المنطقة، بوصفها مدخلاً صحيحاً وأساسياً لعزل الاحتلال.

ثالثاً: في المجال الدولي:

١١. تعزيز وتدعيم التعاون والتضامن مع دول عدم الانحياز، والدول الإسلامية والإفريقية المناهضة للإمبريالية والكيان الصهيوني، والصديقة والمؤيدة للشعب الفلسطيني، ولنضاله في سبيل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة، وكذلك تعزيز التعاون والنضال المشترك من أجل تحقيق عزلة الكيان الصهيوني على الصعيد الدولي.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

١- **نص** "**اتفاق القاهرة**" الذي وقعه الرئيس ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي: بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٧، شتاء ١٩٩٤م.

٢- **نص الاتفاق المرحلي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل حول توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني قي الضفة:** بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٤، خريف ١٩٩٥م.

٣- **نص مشروع آلون:** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: تسوية النزاع في الشرق الأوسط (قرارات، مشروعات، مبادرات.

٤- **نص وثيقة القاهرة الثانية** الذي وقعها الرئيس ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي: بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٧، شتاء ١٩٩٤م.

ثانياً: رسائل علمية:

٥- إبراهيم، بلال محمد صالح: **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فـ**لسطين، ٢٠١٠م.

٦- تمراز، سعيد: **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٤م.

٧- جبر، بلال عبد الرحيم عثمان: **تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٥م.

٨- سلامه، ياسر إبراهيم عمر: **السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية "دراسة في**

الجغرافيا السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٨م.
٩- علقم، فرحان موسى حسين: **النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات (أوسلو): المخزون المائي نموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، ٢٠١٢م.
١٠- الغرام، جهاد: **فك الارتباط في المشروع الصهيوني لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي (منذ اتفاق أوسلو... دراسة مستقبلية)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر – ٣، الجزائر، ٢٠١٠م.
١١- مفيد، صلاح: **الهجرة الفلسطينية إلى خارج فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧-١٩٤٨م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ، نابلس/فلسطين ١٩٩٨م.

ثالثاً: أبحاث:

١٢- البيطار، علائي داود: **المخططات الإسرائيلية لتهويد القدس والآثار السلبية لمخطط القدس ٢٠٠٠ وجدار الفصل العنصري**"، بحث مقدم للمؤتمر السابع لمؤسسة القدس الدولية المنعقد تحت شعار "فلنتحد من اجل القدس والأقصى والمقدسات" في مدينة غزة – فلسطين ٢٠١٣م.
١٣- تمراز، سعيد: **الموقف العربي والصهيوني من قضايا الصراع (الدولة . القدس . اللاجئين) – الواقع وآفاق المستقبل**، بحث علمي محكم مقدم إلى المؤتمر العلمي السادس الذي نظمته كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية – غزة، بعنوان: "استشراف مستقبل الصراع الإسلامي الصهيوني في فلسطين" بتاريخ ٩ – ١٠ محرم ١٤٣٦هـ / ٢ – ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٤م.
١٤- عمرو، نعمان: **أثر مشاريع التوطين الإسرائيلية على حق العودة للفلسطينيين**، جامعة القدس المفتوحة/ الخليل، ٢٠٠٧م.

رابعاً: المراجع:

١٥- أرونسون، **جيفري: مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧م.
١٦- أيوب، نزار: **الوضع القانوني لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السياسية**، رام الله، مؤسسة الحق، ٢٠٠١م.
١٧- توما، إميل: **جذور القضية الفلسطينية**، دار الكاتب. فلسطين، بدون تاريخ.
١٨- توما، إميل: **الصهيونية المعاصرة**، م٣، الأعمال الكاملة، مج٣، حيفا، معهد إميل توما للأبحاث السياسية والاجتماعية، ١٩٩٥م.
١٩- أبو جابر، إبراهيم وآخرون: **مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد**، أم الفحم، مركز الدراسات المعاصرة، ١٩٩٧م.
٢٠- الجعبري، جواد سليمان: **خطة الفصل الإسرائيلية ١٩٩٥ – ورقة إعلامية**، القدس، الجمعية

الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – باسيا، ٢٠٠٥م.
٢١- الجعفري، وليد: **المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، جذوره، تطوره، خطره**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩م.
٢٢- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية** – التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠٧، السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله – فلسطين، ٢٠٠٨م.
٢٣- حافظ، محمد: **الدولة الفلسطينية دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.
٢٤- الخالدي، وليد: **القدس من العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١م.
٢٥- خطيب، شذا: **القدس العربية – ٣٠ عاماً من التهديد والتحدي**، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠١م.
٢٦- الراوي، جابر إبراهيم: **القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن**، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨٥م.
٢٧- الرشيدات، **شفيق: فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١م.
٢٨- رياض، عادل محمود: **الحدود والكيان السياسي للدولة الفلسطينية**، (الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها)، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١م.
٢٩- سخنيني، عصام: **فلسطين والفلسطينيون – صيرورة تكوين الاسم والوطن والشعب والهوية**، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.
٣٠- شبلاق، عباس: **اللاجئون الفلسطينيون: قضايا مقارنة**، أوراق اليوم الدراسي الذي عقد بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٥م، فلسطين، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٨م.
٣١- شقير، رزق: **تشريعات وإجراءات لمحتل الإسرائيلي بشأن الإقامة الفلسطينية في الأراضي المحتلة والأمور الأخرى ذات العلاقة**، رام الله، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، فلسطين، ١٩٩٦م.
٣٢- شوفاني، الياس: **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩م**، بيروت، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، ١٩٩٦م.
٣٣- عبد الهادي، مهدي: **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤م**، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧٥م.
٣٤- عمرو، تيسير: **التعريف بنازحي (٦٧) فئاتهم وأعداده وتوزيعاتهم**، رام الله، فلسطين، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، ١٩٩٦م.
٣٥- عوض، حسني: **الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن الحواجز العسكرية الاحتلالية لدى**

طلبة جامعة القدس المفتوحة المارين عبرها يوميا، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

٣٦- أبو عيد، عبد الله: **الأمر العسكري رقم (١٦٥٠) وسياسة تهجير الفلسطينيين**، اللاجئون الفلسطينيون: حقوق – ورويات – وسياسات، وحدة الهجرة القسرية واللاجئين – معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين، ٢٠١١م.

٣٧- فرسخ، عوني: **التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني – جذور الصراع وقوانينه الضابطة ١٧٩٩ – ١٩٤٩م**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨م،

٣٨- كنعان، جورجي: **سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية**، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.

٣٩- منصور، جوني: **إسرائيل والاستيطان الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام ١٩٦٧ – ٢٠١٣م**، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- "مدار"، ٢٠١٤م.

٤٠- نوفل، أحمد سعيد: **الحركة الصهيونية بين الفكر والممارسة**، (القضية الفلسطينية في أربعين عاماً . بين ضراوة الواقع... وطموحات المستقبل . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٩م.

٤١- وزارة الدفاع الوطني اللبنانية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، بيروت، وزارة الدفاع الوطني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣م.

٤٢- ياسين، السيد – هلال، على الدين: **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ١٨٨٢-١٩٤٨م**، ج١، معهد البحوث والدراسات العربية، د.ط، ١٩٧٥م.

خامساً: كتب مترجمة:

٤٣- هالحمي، بنيامين بيت: **التاريخ يطارد الصهيونية ويحلق بها**، قصر الأواني المهشمة – دراسات في نقد الصهيوني، حسن خضر (ترجمة)، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠١م.

٤٤- تاكنبرغ، لكس: **وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي**، بكر عباس (ترجمة)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط١، ٢٠٠٣م.

٤٥- تايلور، آلان ر.: **الرؤيا والقصد في الفكر الصهيوني**، تهويد فلسطين = إبراهيم أبو لغد، (إعداد وتحرير) – أسعد رزوق (ترجمة)، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٢م.

٤٦- تشيلدرز، ارسكين ب .: **الرغبة الخرساء من مواطنين إلى لاجئين**، تهويد فلسطين = إبراهيم أبو لغد، (إعداد وتحرير) – أسعد رزوق (ترجمة)، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٢م

٤٧- رابكن، ياكوف م.: **المناهضة اليهودية للصهيونية**، رعد قناب عائدة (ترجمة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٦م.

٤٨- مجموعة من الباحثين السوفيت: **الصهيونية الصهيونية نظرية وممارسة**، يوسف سلمان

(ترجمة)، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٤م.

سادساً: الدوريات:

٤٩- أديب، أودي: **الصراع الصهيوني الفلسطيني**، رام الله، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد (١٤)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، نيسان (أبريل) ٢٠٠٤م.

٥٠- أرونسون، جيفري: **القدس الكبرى" تبتلع مساحة الضفة الغربية**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٩، صيف ١٩٩٤م،

٥١- أرونسون، جيفري: **خطة الفصل الإسرائيلية ترسم الحدود المؤقتة لفلسطين**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، (مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، عدد ٥٥، صيف ٢٠٠٣م.

٥٢- الأزهري، محمد خالد: **النموذج الصهيوني لإدارة الصراع السكاني**، نيقوسيا، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، عدد١٩٦، تموز (يوليو)، ١٩٨٩م.

٥٣- إسبوزيتو، ميشيل: **العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة خلال الأعوام الأربعة الأولى**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٦٣، صيف ٢٠٠٥.

٥٤- الجبوري، خلف رمضان: **السيادة في ظل الاحتلال**، العراق، مركز الدراسات الاإقليمية -. جامعة الموصل.العراق، السنة (٣) العدد (٦)، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧م.

٥٥- بابيه، ايلان: **المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية**: الاحتلال والتطهير العرقي بوسائل أخرى، بيروت، مجملة الدراسات الفلسطينية، عدد ٩١، صيف ٢٠١٢م، ص١٢٢.

٥٦- بكر، عبير: **مأسسة طرد الفلسطينيين قانونياً**، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٨٤، بيروت، خريف ٢٠١٠م.

٥٧- تيم، سعيد: **القضية الفلسطينية في سياسة حزب العمل الإسرائيلي**، نيقوسيا، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، العدد ٢٠١، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩م.

٥٨- الجرباوي، علي: **السياج الفاصل: معازل فلسطينية على طريقة "السلام" الإسرائيلية**، مجلة السياسة الفلسطينية، نابلس، مجلة فصلية سياسية علمية محكمة تصدر عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، عدد (٥)، شتاء ١٩٩٥م.

٥٩- الجرباوي، علي: قراءة أولية في **خطة الفصل الأمني الإسرائيلية**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥م.

٦٠- الجنيدي، سليم توران: **المستقبل السياسي للأراضي المحتلة في المنظور الإسرائيلي**، تونس، مجلة شؤون عربية (مجلة فصلية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، عدد٦٠، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩م.

٦١- الخطيب، غسان: **أزمة راهنة أم استنفاد دور تاريخي؟**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٦، خريف ٢٠٠٨م.

٦٢- خمايسي، راسم: **استراتيجيا الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية (فصلية تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، عدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩م.

٦٣- دريك، لارا: **مستقبل الدولة الفلسطينية والعملية السلمية في الرؤية الإسرائيلية**، عمان، مجلة صامد الاقتصادي، (فصلية تصدر عن مؤسسة صامد)، عدد (١٢٠)، دار الكرمل للنشر والتوزيع، حزيران (يونيو) ٢٠٠٠م.

٦٤- أبو الذهب، راندا: **المستعمرات الاستيطانية عقبة في طريق الدولة الفلسطينية**، عمان، مجلة صامد (مجلة فصلية تصدرها جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين – صامد)، عدد (١١٨)، ١٩٩٩م.

٦٥- الرملاوي، نبيل: **السيادة الفلسطينية بين الاحتلال الإسرائيلي والدولة المستقلة**، رام الله، مجلة سياسات – مجلة فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة، العدد ١٣/٢٠١٠،١٤م.

٦٦- زهر الدين، **الصهيونية: نشأتها، فكرها، ممارستها**، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، العدد ١٣٨-١٣٩، بيروت، أيلول (تشرين الأول) / سبتمبر (أكتوبر) ١٩٨٤م.

٦٧- السهلي، نبيل: **آثار السيطرة الإسرائيلية على المياه الفلسطينية**، جريدة الموقف الأربعاء ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣م.

٦٨- شاهين، حنه: **الموقف الإسرائيلي الرسمي من القضية الفلسطينية**: لا اعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بيروت، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، عدد٩٨، كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٠م.

٦٩- شريح، أسمهان: **قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسات الإسرائيلية**، دمشق، مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، عدد ٢٢- ٢٣، صيف – خريف ٢٠٠٥م.

٧٠- شلايم، آفي: **كيف أوصلت إسرائيل غزة إلى شفا كارثة إنسانية**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٧، شتاء ٢٠٠٩م.

٧١- شيف، زئيف: وجهة نظر إسرائيلية: **شروط مسبقة لإقامة الدولة الفلسطينية**، عمان، مجلة صامد (مجلة فصلية تصدرها جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين – صامد)، عدد (١١٨)، ١٩٩٩م، ص٢١٠.

٧٢- صايغ، يزيد: **إعادة تعريف الأساسيات: السيادة والأمن بالنسبة إلى الدولة الفلسطينية**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٢)، ربيع ١٩٩٥م

٧٣- عايد، خالد: **خطة الفصل الإسرائيلية**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٨، خريف

٢٠٠١م.

٧٤- عبد، صاحب عبد: **حق العودة للاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي لحقوق الإنسان**، بغداد، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد – مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٢م.

٧٥- عيد، جلال: **الجغرافيا السياسية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، عمان، مجلة صامد الاقتصادي، عدد ١١١، الأردن، شتاء ١٩٩٨م.

٧٦- غانم، أسعد: **دولة فلسطينية – إسرائيلية ثنائية القومية: نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٤١، شتاء ٢٠٠٠م.

٧٧- غنيم، عبد الرحمن: **الدولة الفلسطينية في الإستراتيجية الفلسطينية**، دمشق، سلسلة قضايا وأراء (١)، دار فلسطين العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٤م.

٧٨- اللبدي، محمود: **المنطلقات الأساسية في الفكر الإعلامي الصهيوني**، بيروت، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية)، عدد١١٧، آب (أغسطس)، ١٩٨١م.

٧٩- مظلوم، جمال: **إسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية**، نيقوسيا، مجلة شؤون فلسطينية – مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، العدد ٢١٩/٢٢٠، حزيران (يونيو) / تموز (يوليو) ١٩٩١م.

٨٠- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **الانقسام الفلسطيني والحوار: دروب متعاكسة (ندوة)**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٨، ربيع ٢٠٠٩م.

٨١- هلال، جميل: **أسئلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (٦٣)، صيف ٢٠٠٣م.

٨٢- هلال، جميل: **الحركة الوطنية أمام سؤال صعب، مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (٥٦)، خريف ٢٠٠٣م.

٨٣- هلال، جميل: **الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٣، صيف ٢٠١٠م.

٨٤- الهندي، عليان: **مشاريع الاستيطان وتأثيرها في تشكيل مستقبل الضفة الغربية**، رام الله، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٢٤٩ – ٢٥٠. صيف وخريف ٢٠١٢.

٨٥- يونس، مكرم: **ملاحظات حوا إستراتيجية الجيش الإسرائيلي**، بيروت، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، العدد ٩٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩م.

سابعاً: مواقع الكترونية:

٨٦- إسحاق، جاد: **الجدار ضمن سياسة العزل العنصري "الإسرائيلية"**، مركز بديل، الموقع

الكتروني: https://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals

٨٧- التفكجي، خليل: **مشروع "القدس الكبرى" سيلتهم ١٠% من مساحة الضفة**، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، الموقع الالكتروني: http://paltoday.ps/ar/post/186835

٨٨- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية**، موقع الكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2791.

٨٩- زغلول، لطفي: **الحواجز الإسرائيلية والمعاناة الفلسطينية**، دار ناشري للنشر الالكتروني، الموقع الالكتروني: http://www.nashiri.net/articles/politics-and-events/4225.

٩٠- الطاقم الفني التابع للبنك الدولي: **القيود المفروضة على العبور والتنقل في الضفة الغربية**، موقع البنك الدولي الالكتروني: http://www.albankaldawli.org/ar/about

٩١- مجلة الدفاع الوطني: **جدار الفصل العنصري: إسرائيل تسجن نفسها و تحلم بالترانسفير**، مجلة الدفاع الوطني، ٢٠٠٤/٧/١، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، موقع الكتروني: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?4711.

٩٢- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتل (بتسيلم): **المنطقة C**، الموقع الالكتروني: http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c.